هل العراق مقبل على أزمات مالية سببها القروض المصرفية؟

8-9

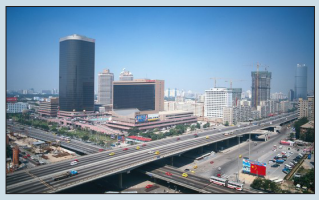

الصين تجتاز اليابان لتصبح ثاني أكبر اقتصاد في العالم

15

الاقتصادي

رئيس مجلس الادارة
رئيس التحرير
فخري كريم

ملحق اقتصادي اسبوعي يصدر عن مؤسسة المدى للاعلام والثقافة والفنون

العدد (1888)السنة الثامنة -الثلاثاء (24) آب 2010

المصارف الحكومية بحاجة الى إعادة هيكلة وإدخال التقنيات الحديثة

الاقتصادي | العدد (1888) السنة الثامنة - الثلاثاء (24) آب 2010

بغداد / علي الكاتب

قال وزير العمل والشؤون الاجتماعية المهندس محمود الشيخ راضي :إن وجود العمالة الاجنبية في العراق غير شرعي و يحتل هذه الموضوع في الوقت الحاضر حيزا كبيرا من الاهمية فالكل يعلم حجم البطالة واسبابها ونسبها المرتفعة. واضاف الشيخ راضي خلال الندوة التي عقدتها الوزارة لمناقشة واقع العمالة الاجنبية في العراق وانضمام العراق الى منظمة التجارة العالمية وانعكاساته على واقع العمل في العراق : يجب علينا ان نسمع جميع الشكاوى التي تقدم عن تدني مستوى العمالة الوطنية وناحية الالتزام والضبط.

وزير العمل والشؤون الاجتماعية: العمالة الأجنبية غير شرعية وسببها البطالة المتفاقمة في العراق

وناقشت الندوة السبل الكفيلة لمعالجة العمالة الاجنبية بعد تقديم المقترحات والآراء التي تسهم في حل هذه المشكلة بحضور عدد من المتخصصين من أعضاء اللجنة العليا للتشغيل وممثلي جميع اصحاب العمل والعمال وكذلك من دائرة التنمية الصناعية واتحاد المقاولين العراقيين والاتحاد العام لنقابات العمال ، فضلاً عن مناقشة موضوع انضمام العراق الى منظمة التجارة العالمية من زاوية تأثير ذلك على الصناعة الوطنية، كذلك تم تقديم ورقة عمل من قبل الوزارة حول منظمة التجارة العالمية تم ارسالها الى الامانة العامة لمجلس الوزراء ووزارة التجارة واشار عدد من الحضور من المتخصصين في هذا المجال الى ان العمالة الاجنبية الوافدة يجب ان تخضع الى شروط ومواصفات معينة وان ينظم عملها بالاتفاق بين وزارة العمل ومكاتب التشغيل .

وقال الوزير:بما أن الوزارة هي ملزمة بالسعي للتصدي لمشكلة البطالة فهي ايضا ملزمة بالسعي لتوفير افضل الظروف لانجاح المشاريع بمختلف الوانها خاصة مايتعلق بالعمالة الاجنبية فهي مسؤولة عن التصدي لهذا الموضوع ومحاولة ايجاد حلول علمية له تأخذ بنظر الحسبان النقاط التي تحترم العمالة الوطنية.

وأضاف الشيخ راضي: إن من هذا المنطلق قدمت دائرة العمل والتدريب المهني في الوزارة ورقة عمل عرضتها على اللجنة العليا للتشغيل يتضمن مناقشة موضوع العمالة بشكل مفصل ومن جميع جوانبه .

فيما لفت نوري الحلفي وكيل الوزارة الاقدم الى معاناة العراق منذ مطلع تسعينيات القرن الماضي من تزايد لمعدلات البطالة وتضخم مفرط وانخفاض كبير في قيمة العملة نتيجة للحروب والحصار الاقتصادي وما تبع ذلك من أحداث بعد عام ٢٠٠٣ أدت الى تدمير البنية التحتية وحل العديد من المؤسسات الحكومية وتوقف العديد من المشاريع الصناعية والخدمية في مختلف القطاعات ،إضافة الى تردى الأوضاع الأمنية كل ذلك فاقم مشكلة البطالة التي وصلت الى مستويات خطيرة .

وقال الحلفي: برغم الاختلاف في تحديد معدلات البطالة فأن هذه المعدلات مهما قلت او كثرت تشير الى استشراء هذه الظاهرة التي تعد من التحديات الرئيسة التي تواجه الاقتصاد العراقي لما لها من انعكاسات على مجمل الأوضاع

الاقتصادية والاجتماعية .

وأوضح الحلفي انه من الأسباب الأخرى لارتفاع معدلات البطالة هو زيادة اعداد العمالة التي تدخل سوق العمل سنوياً نتيجة لارتفاع معدلات نمو السكان ،وارتفاع تكاليف الإنتاج المحلي الذي ادى الى انعدام قدرته على منافسة المنتج الأجنبي مما ترتب عليه توقف العديد من الأنشطة الإنتاجية ،زيادة اعداد حاملي الشهادات الأكاديمية والوسطية بمعدلات لا تتناسب مع النمو الاقتصادي وعدم الترابط بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل .

واشار الحلفي الى ان تخفيض معدلات البطالة وتوفير فرص عمل جديدة يأتي من خلال تبني مشاريع كثيفة العمالة ،و دعم القطاعات التي تستوعب أعداداً كبيرة من الأيدي العاملة، وتقديم الدعم لمشاريع القطاع الخاص وتسهيل متطلبات تشغيلها .

وأضاف الحلفي:إن وزارة العمل والشؤون الاجتماعية ساهمت في الحد من البطالة من خلال انشطتها وبرامجها التي تتمثل في التدريب المهني ومنح القروض للمشاريع الصغيرة المدرة للدخل وتنظيم التشغيل الذي تضطلع به دائرة العمل والتدريب المهني أستناداً الى احكام قانون العمل رقم (٧١) لسنة ١٩٨٧ الذي أناط بالدائرة المذكورة وبواسطة مكاتب التشغيل المنتشرة في جميع المحافظات تنظيم تشغيل العمال حسب الفرص المتاحة بما يضمن تحقيق العدالة والمساواة بين العمال وأجاز لها الاستعانة بلجنة استشارية لهذا الغرض والزم مكاتب التشغيل بتسجيل أسماء طالبي العمل وتثبيت نوع العمل الذي يرغبون فيه استناداً الى مؤهلاتهم العلمية والعملية وتلبية طلبات أصحاب العمل في حالة توفر العمال المطلوبين من بين المسجلين في المكاتب، وجميع خدمات التشغيل مجانية لا يجوز لأي كان أن يتقاضى من العامل اجراً اوً تعويضاً لقاء تشغيله.

وقال: لم يجز القانون في المادة (٢٣) منه تشغيل أي عامل أجنبي ما لم يكن قد حصل على أجازة عمل وفق الشروط والإجراءات التي تحددها تعليمات وزارة العمل ونص في البند (ثانياً) من المادة (٢٤) على معاقبة من يخالف الاحكام الخاصة بتشغيل الأجانب بالحبس مدة لا تقل عن شهر ولا تزيد على ستة أشهر وبالغرامة .

وتابع: كما أصدرت وزارة العمل والشؤون الاجتماعية تعليمات ممارسة الأجانب للعمل في العراق رقم (١٨) لسنة ١٩٨٧ المعدلة بالتعليمات رقم (٤) لسنة ١٩٨٩ التي نظمت عمل الأجانب ، حيث عرفت الأجنبي بأنه كل شخص لا يحمل الجنسية العراقية أو جنسية احدى الدول العربية ويرغب بالعمل في القطاع الخاص او المختلط او التعاوني ، وأكدت في المادة الثالثة المبدأ القانوني الذي يقضي بأن لا يجوز لصاحب العمل في القطاع الخاص او المختلط او التعاوني تشغيل أي أجنبي ما لم يكن قد حصل على إجازة عمل وفق الإجراءات والشروط المحددة فيها ، وأوجبت مراعاة الأمور الآتية عند منح إجازة العمل وهي:

مدى حاجة العراق الى الأيدي العاملة الأجنبية على ضوء ما يتطلبه الاقتصاد الوطني وحسب متطلبات كل محافظة وبعد التثبت من ذلك من قبل دائرة العمل والتدريب المهني وأقسامها في المحافظات ،وتأييد الدوائر الأمنية المختصة عدم وجود مانع أمني من اشتغال الشخص الأجنبي في العراق .

وأضاف: أما شروط منح أجازة العمل فقد حددتها المادة السادسة حيث قضت على الشخص الأجنبي الموجود خارج العراق الذي يريد مزاولة العمل في العراق، اتباع الإجراءات التالية لغرض الحصول على أجازة العمل أن يتقدم بطلب تحريري الى وزارة العمل والشؤون الاجتماعية عن طريق الممثليات العراقية في الخارج او وكيله الرسمي في العراق او بواسطة صاحب العمل الذي يروم تشغيله نيابة عنه .

واشار الى ضرورة تضمين الطلب جميع المعلومات التي تتعلق بمؤهلاته موثقاً بالشهادات والمستندات المتوفرة لديه مع بيان اسمه وجنسيته ونوع العمل ومدته واسم صاحب العمل وعنوانه الكامل.

وتقوم دائرة العمل والتدريب المهني في بغداد، وأقسامها في المحافظات بالتثبت من الشروط القانونية وحصول الموافقة للعمل في العراق ومن ثم تفاتح السلطات المختصة لمنح سمة الدخول للشخص الأجنبي، وعلى هذا الأخير عند دخوله العراق مراجعة دائرة العمل والتدريب المهني في بغداد او أقسامها في المحافظات خلال مدة سبعة أيام من تاريخ دخوله العراق لغرض التأشير واستكمال إجراءات منح الأجازة.

وكذلك على الشخص الأجنبي الموجود داخل العراق الذي يريد مزاولة العمل في العراق ، اتباع الإجراءات التالية لغرض الحصول على إجازة العمل :

تقديم المستمسكات القانونية التي تثبت كون دخوله العراق وإقامته فيه بصورة مشروعة،

وكذلك ان يتقدم بطلب تحريري الى دائرة العمل والتدريب المهني في بغداد او أقسامها في المحافظات، أو بواسطة صاحب العمل الذي يروم تشغيله .

كما يجب أن يتضمن الطلب جميع المعلومات التي تتعلق بمؤهلاته موثقاً بالشهادة والمستندات المتوفرة لديه مع بيان اسمه وجنسيته ونوع العمل ومدته واسم صاحب العمل وعنوانه الكامل .

واشار الى ان المادة السابعة حددت واجبات العامل الأجنبي حيث قضت بأن يتوجب على العامل الأجنبي التخلي عن العمل عند انتهاء مدة نفاذ الإجازة ما لم تجدد ، على ان يقدم العامل الاجنبي الفني تعهداً خطياً لتدريب عامل او اكثر من العمال العراقيين المتواجدين في المشروع على العمل الذي يمارسه خلال مدة الاجازة.

وأوضح أن واجبات صاحب العمل قد تضمنتها المادة الثامنة التي تتعلق باخبار دائرة العمل والتدريب المهني في بغداد او أقسامها في المحافظات عند ترك العامل الاجنبي العمل او عند انتهاء خدمته او انتهاء مدة أجازته او مغادرته العراق مشيراً الى مسك سجل تدون فيه المعلومات اللازمة عن العمال الأجانب ،مع الاحتفاظ بأجازة العمل لديه وأعادتها الى دائرة العمل والتدريب المهني في بغداد وأقسامها في المحافظات عند انتهاء عقد العمل لأي سبب كان، حيث حددت مدة اجازة العمل بسنة واحدة تجدد وفق متطلبات الحاجة وعلى العامل الأجنبي ان يطلب تجديدها عن طريق صاحب العمل قبل شهر على الاقل من تأريخ انتهاء نفادها، فيما قضت

أوضح الحلفي انه من الأسباب الأخرى لارتفاع معدلات البطالة هو زيادة اعداد العمالة التي تدخل سوق العمل سنوياً نتيجة لارتفاع معدلات نمو السكان ،وارتفاع تكاليف الإنتاج المحلي الذي ادى الى انعدام قدرته على منافسة المنتج الأجنبي مما ترتب عليه توقف العديد من الأنشطة الإنتاجية ،زيادة اعداد حاملي الشهادات الأكاديمية والوسطية بمعدلات لا تتناسب مع النمو الاقتصادي وعدم الترابط بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل.

المادة التاسعة بأن تلغى اجازة العمل في أي وقت كان وفي الأحوال اذا ثبت ان المعلومات والمستندات عن طلب الإجازة غير صحيحة.

وحدد حالات الاستثناء بموجب المادة الحادية عشرة من احكام هذه التعليمات للعاملين لدى الهيئات الدولية والبعثات الدبلوماسية والقنصليات التجارية والأجنبية المعتمدة في العراق،والأجانب الذين تسمح لهم القوانين والاتفاقيات والمعاهدات الدولية التي تكون الحكومة العراقية طرفاً فيها بممارسة الأعمال في العراق و الأجانب المشتغلون لدى الحكومة .

واكد كذلك، يستثنى العمال الاجانب الذين يستقدمون لمدة لا تزيد على (٣٠) يوماً للعمل في العراق بصفة خبراء او لأغراض الصيانة او الإدامة او تقديم المشورة الفنية او غير ذلك من الأعمال من الأجـراءات المنصوص عليها في المادة الرابعة (اولاً) والمادة السادسة من التعليمات (٩) .

وقال الحلفي: يستدل من احكام قانون العمل وتعليمات ممارسة الاجانب للعمل في العراق سبق الأشارة اليهما ، حيث أن أشغال فرص العمل المتوفرة وكمبدأ عام من حق ابناء البلد ولا يلجأ الى تشغيل الأجانب إلا استثناءً وفي الحالات التي لا يتوفر فيها عامل عراقي يملك المؤهلات اللازمة للقيام بالعمل المطلوب وقد أخذ بهذا الأتجاه قانون الاستثمار رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٦ حيث قضت المادة ١٢/ اولاً منه، بأن يحق للمستثمر توظيف وأستخدام عاملين من غير العراقيين في حالة عدم إمكانية استخدام عراقي يملك المؤهلات اللازمة وقادر على القيام بالمهمة نفسها،وتضمن نظام الاستثمار رقم (٢) لسنة ٢٠٠٩ في المادة (٣٠) منه بأن تراعي الهيئة الوطنية للاستثمار عند منح إجازة الاستثمار ان يكون حجم الأيدي العاملة المحلية لا يقل عن ٥٠٪ من إجمالي الأيدي العاملة المستخدمة في المشروع.

وأضاف: إن أفواج العمالة الأجنبية تتوافد الى البلاد من خلال استخدم العديد منهم للعمل في المنطقة الخضراء لصالح القوات الأجنبية وعند انتهاء عقودهم يتسربون إلى قطاعات العمل المختلفة بصورة غير مشروعة كما ظهر العديد من المكاتب والشركات الأهلية التي تستقدم العمالة الأجنبية دون سند قانوني ولم تقتصر الاستعانة بالعمالة الأجنبية على القطاع الخاص، بل شملت أيضاً بعض المشروعات الحكومية أما بصورة مباشرة او عن طريق المقاولين.. والملفت للنظر ان هذه العمالة تتركز في أغلبها في قطاع الخدمات والمهن التي لا تتطلب أية خبرة . لقد انقسمت الآراء بشأن العمالة الأجنبية بين مؤيد ومعارض ولعل ابرز مبررات المؤيدين هو قلة أجور العمالة الأجنبية وطول ساعات عملهم وانضباطهم وأدائهم مختلف الأعمال أما مبررات المعارضين هو انتشار البطالة حيث تزدحم المقاهي وأرصفتها بالشباب العاطلين عن العمل الذين يمتلكون الخبرة والمؤهلات .

من جانبه اكد الدكتور رياض حسن مدير عام العمل والتدريب المهني ان الوزارة لم تمنح الرخصة لأية جهة بدخول اي عامل اجنبي الى العراق ماعدا بعض الاجازات المحدودة جدا لمربيات المنازل مشيرا الى ان العمال الموجودين حاليا في العراق جاءوا عن طريق شركات ومكاتب وهمية ومن خلال العمال الذين كانوا يعملون في المنطقة الخضراء .

واضاف حسن:أن العمال الأجانب يعملون في العراق هم من الآسيويين وبالأخص دولة بنغلاديش مؤكدا انه لا توجد أية إحصائية بعدد العمال الاجانب في العراق لكثرة دخولهم الى البلد بشكل عشوائي ومن قبل قوات الاحتلال وبعض الجماعات التي تدخل لأغراض سياحية وتبقى تعمل من دون رقيب من أجهزة الدولة .

واشار الى ان الوزارة شكلت لجانا بالتعاون مع الوزارات ذات العلاقة باجراء بيانات واحصائيات لعدد العاملين الاجانب في العراق مبينا ان الكثير من ارباب العمل يتهربون من التصريح بعدد العمال الذين يعملون لديهم بسبب تخوفهم من العقوبات التي قد تصيبهم جراء ذلك والتي تتراوح بين شهرين الى ستة اشهر سجن، علما ان قانون العمل العراقي السائد من الان هو

إن أفواج العمالة الأجنبية تتوافد الى البلاد من خلال استخدم العديد منهم للعمل في المنطقة الخضراء لصالح القوات الأجنبية وعند انتهاء عقودهم يتسربون إلى قطاعات العمل المختلفة بصورة غير مشروعة كما ظهر العديد من المكاتب والشركات الأهلية التي تستقدم العمالة الأجنبية دون سند قانوني ولم تقتصر الاستعانة بالعمالة الأجنبية على القطاع الخاص، بل شملت أيضاً بعض المشروعات الحكومية أما بصورة مباشرة او عن طريق المقاولين.. والملفت للنظر ان هذه العمالة تتركز في أغلبها في قطاع الخدمات والمهن التي لا تتطلب أية خبرة .

قانون العمل العراقي القديم الذي يمنع استقدام العمالة الاجنبية إلا إذا كانت غير متوفرة بالعراق حيث ان الوزارة أعدت قانون عمل جديداً وعرض على خبراء دوليين ونوقش مع خبراء منظمة العمل العربية واخذت ملاحظاتهم بنظر الحسبان مشيرا الى ان القانون تمت المصادقة عليه من قبل مجلس شورى الدولة ليعرض على مجلس الوزراء ليتم بعد ذلك التصويت عليه من قبل مجلس النـواب الـذي سينظم دخـول العمالة الاجنبية الى العـراق في حـال إقـراره وتعمل الـوزارة وفق قانـون ٧١ لسنة ١٩٨٧ الذي ينظم العمل ويجيز استقدام العمالة الاجنبية المهنية والفنية بشرط ان تكون لديها مؤهلات لا تتوفر لدى العامل العراقي وبالتالي يمنع القانون استقدام الايدي العاملة غير الفنية .

الى ذلك قال كاظم شمخي مدير عام المركز الوطني للبحوث والدراسات في الوزارة: أن سوق العمل العـراقي من الناحية الفنية لفئات الاسواق العالمية هو سوق خـامل وغـير منظم ويفتقد الى الاطـار المؤسسي الذي أدى إلى البطالة الكبيرة في البلد كما يؤشر على سوق العمل العراقي موضوع فقر التشغيل وعمالة الاطـفـال وانـه يـتـأثـر بـالازمـات بتدني الواقع الصناعي والزراعي ويعتمد على قطاع الخدمات غير المستقر كما يفتقر الى الأدلة الاستشارية للتصنيف.

الاقتصادي | العدد (1888) السنة الثامنة - الثلاثاء (24) آب 2010

الفيضانات تستدعي مراجعة شروط ديون باكستان من صندوق النقد

نيويورك – واشنطن / ا ف ب

اعتبر صندوق النقد الدولي ان حجم الكارثة التي حلت بباكستان جراء الفيضانات تستدعي مراجعة برامج المساعدة والميزانية وعواقبها الاقتصادية على البلاد.

ومن المقرر عقد اجتماع الاسبوع المقبل بين صندوق النقد وباكستان التي يتوقع ان تطلب منه تخفيف شروط قرض بقيمة ١٠ مليارات دولار حصلت عليه في ٢٠٠٨.

ويقدر عدد المتضررين من الفيضانات المدمرة التي تجتاح باكستان منذ شهر بعشرين مليون شخص، في حين تقدر السلطات حجم الخسائر باكثر من ٤٣ مليار دولار.

وقال مسعود احمد، مدير منطقة الشرق الاوسط واسيا الوسطى لدى صندوق النقد الدولي: ان "حجم الكارثة يتطلب مراجعة الميزانية وتوقعات البرامج الاقتصادية التي يدعمها صندوق النقد الدولي من خلال برنامج تمويل".

واضاف : نتطلع الى لقاء المسؤولين الباكستانيين في واشنطن الاسبوع المقبل لتقييم التبعات الاقتصادية للفيضانات والتدابير التي اتخذت لمواجهة هذه التبعات، ومناقشة الطرق التي يمكن من خلالها لصندوق النقد الدولي ان يساعد افغانستان في هذا الوقت العصيب".

وكان مدير صندوق النقد الدولي دومينيك ستروس قد كتب الى الرئيس الباكستاني آصف علي زرداري ان "صندوق النقد الدولي يقف الى جانب باكستان في هذا الوقت العصيب وسيقوم بدوره لمساعدة البلد".

ونقلت صحيفة "فايننشال تايمز" عن مسؤولين باكستانيين ان وزير مالية باكستان عبد الحفيظ الشيخ سيطلب من صندوق النقد الدولي اعادة جدولة الدين الحالي او خطة تمويل جديدة.

وقال مسؤول للصحيفة "اما ان يخفف الصندوق شروط البرنامج الحالي او يناقش برنامجا جديدا وفق معايير تناسب المستجدات، البرنامج الحالي ليست لديه مقومات البقاء"،وحتى قبل الفيضانات كان يشاع ان باكستان ستطلب قرضا جديدا من صندوق النقد.

وتخشى باكستان بعد الفيضانات المدمرة الا تتمكن من تحقيق الاهداف المتعلقة بالتضخم والعجز العام، وفق "فايننشال تايمز".

ووافق صندوق النقد الدولي على جملة تدابير لانقاذ باكستان التي يتعين عليها مواجهة تمرد اسلامي وتضخم مرتفع عمره ثلاثين عاما ونفاد احتياطيها من العملات الصعبة.

وذكرت الصحيفة نقلا عن مسؤولين باكستانيين ان اسلام اباد ستطلب من صندوق النقد الدولي اعادة هيكلة قرض منحها اياه في ٢٠٠٨ بقيمة ١٠ مليارات دولار او تليين شروطه، بعد تعرضها الى اسوأ فيضانات في تاريخها.

وخلصت باكستان الى انه بات يستحيل عليها بعد الخسائر التي لحقت بها من جراء الفيضانات الالتزام ببرنامج التسديد الموافق عليه سنة ٢٠٠٨.

واضافت ان وزير المالية الباكستاني عبد الحفيظ الشيخ سيزور واشنطن الاسبوع المقبل في محاولة لاقناع صندوق النقد الدولي باعادة هيكلة القرض الحالي او النظر في قرض جديد.

وقال مسؤول في وزارة المالية للصحيفة ان "الوفاء بمعايير الاداء الواردة في البرنامج الراهن لقرض صندوق النقد الدولي مستحيل نظرا للظروف الراهنة".

واضاف ان "الخسائر الناجمة عن الفيضانات ضخمة ولسنا قادرين على بلوغ الاهداف في القطاعات الاساسية مثل العجز في الميزانية وخفض التضخم او حتى النمو الاقتصادي".

وافادت الصحيفة ان مسؤولا آخر في الوزارة طلب من صندوق النقد الدولي ان يسمح "بتليين البرنامج الحالي" او البدء في مناقشات بشأن اتفاق جديد تكون معاييره متماشية مع باكستان ما بعد الفيضانات.

ومنح صندوق النقد الدولي سنة ٢٠٠٨ باكستان قرضا لمكافحة انعكاسات الازمة الاقتصادية العالمية على البلاد، ومذاك حصلت باكستان على ٧،٢٧ مليار دولار (٥،٧ مليار يورو) اي اكثر من ٩٥٪ من قيمة القرض، بحسب الصحيفة.

وقدر وزير الخارجية الباكستانية شاه محمود قرشي الخميس الماضي في نيويورك امام الجمعية العامة للامم المتحدة في اجتماع استثنائي لجمع الاموال بشكل طارئ، الخسائر الناجمة عن الفيضانات بما لا يقل عن ٤٣ مليار دولار. وترى الامم المتحدة ان نحو ٤،٦ مليون شخص ما زالوا من دون مأوى عقب الدمار الذي لحق بباكستان بسبب الفيضانات. وقدرت الامم المتحدة بنحو عشرين مليونا عدد المتضررين من الكارثة التي طالت خمس مساحة البلاد وبات سكانها معرضين لخطر تفشي الاوبئة كالكوليرا والتيفوئيد.

فرنسا تخفض من سقف توقعاتها الاقتصادية لعام2011

باريس / وكالات

خفضت فرنسا من سقف توقعاتها في ما يتعلق بالنمو الاقتصادي خلال السنة المقبلة، وذلك بعد لقاء ضم الرئيس الفرنسي نيكولاي ساركوزي إلى كبار وزرائه من ذوي الاختصاص. وتعتقد الحكومة الفرنسية أن نسبة النمو الاقتصادي لن تتجواز الـ ٢ في المئة، أي نصف نقطة مئوية أقل عن التوقعات السابقة. وقالت إن نسبة النمو الاقتصادي لهذه السنة "قد يتجاوز" ١،٤ ٪ . وقد طلب الرئيس الفرنسي من وزرائه قطع إجازتهم الصيفية لبحث السبل الكفيلة بإخراج فرنسا من الضائقة.

اليونان: "الطريق نحو الهدف"

وقالت المفوضية الاوروبية ان اليونان تمضي في طريقها لتحقيق هدف خفض عجز الميزانية في ٢٠١٠ وانها ستبلغه اذا التزمت بتعهدها الحالي بخفض الإنفاق بمقدار ٤ مليارات يورو عن المستوى المقرر في خطتها. وقال اماديو التافاج المتحدث باسم المفوضية يوم الجمعة الماضي خلال عرضه فحوى بيان من المفوضية الى وزراء مالية الاتحاد الأوروبي: "نحن لا نطلب من اليونان اجراء تخفيضات اضافية للانفاق."

وقال البيان –الذي نقلت وكالة رويترز مقتطفات منه– ان اليونان ستصل الى العجز المستهدف في ٢٠١٠ عند ٨ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي إذا واصلت تحجيم الإنفاق بشكل كبير "مما يؤدي إلى تراجع إجمالي النفقات العامة بمقدار ٤ مليارات يورو عن خطة الميزانية وذلك لتعويض نقص الإيرادات وانخفاض النفقات في قطاعات حكومية أخرى." وأوضح التافاج أن هذا الخفض البالغ أربعة مليارات يورو هو بالفعل تعهد قائم من جانب الحكومة اليونانية وأن الحكومة فاقت هذا التعهد بالفعل في الاشهر الستة الاولى من هذا العام.

وقال التافاج: "سقف الانفاق النقدي الحالي في ٢٠١٠ عند ٦٧ مليار يورو" مضيفا أن الانفاق النقدي الحقيقي لا يجب أن يتجاوز الـ ٦٤ مليار يورو في عام ٢٠١٠ بالكامل من أجل الوصول الى العجز المستهدف.

وأظهر تقرير أصدرته المفوضية يوم الجمعة بشأن الإصلاحات اليونانية أن النفقات العامة الأولية في النصف الأول من العام كانت بالفعل أقل بمقدار ٥،٦ مليار يورو عن الخطة الأساسية.

تراجع طفيف في أسعار النفط تحسباً لأرباح الشركات

سنغافورة / وكالات

تراجعت اسعار النفط الى اقل من ٧٦ دولارا للبرميل في التعاملات الاسيوية في الساعات الاولى من الاسبوع الماضي مع تخوف المستثمرين من هبوط اسعار الاسهم في الاسواق.

وفي التعاملات الاليكترونية في سنغافورة، هبط سعر برميل الخام تسليم آب الى ٧٥،٨٨ دولار، بعدما انهى الاسبوع الماضي عند ٧٦،٠١ دولار في نهاية تعاملات الجمعة الماضية .

وفقد مؤشر داو جونز للشركات الصناعية ٢،٥ ٪ من قيمته بنهاية تعاملات الاسبوع الماضي.

وجاء التراجع في مؤشرات الاسهم الرئيسة في العالم تحسبا لبيانات شركات كبرى عن اعمالها في الربع الثاني من العام.

ويشهد الاسبوع اعلان شركات مثل اي بي ام وغولدمان ساكس وكوكا كولا وامازون ومايكروسوفت عن نتائج اعمالها الفصلية.

وتراجع سعر النفط في آسيا إلى ما دون ٧٥ دولارا للبرميل الواحد، فيما يُعتقد نتيجة الأداء الضعيف للاقتصاد الأمريكي خلال هذا الأسبوع، إضافة إلى توقع تراجع الطلب على الخام.

وناهز سعر الخام في العقود الآجلة لشهر تشرين الأول في بورصة عاصمة ماليزيا كوالا لامبور ٧٤،٤٥ دولار، وكان قد تراجع الخميس الماضي بما قيمته ٩٩ سنتا ليعادل البرميل الواحد ٧٤،٤٣ دولار. وقد تراجعت أسعار النفط خلال الأسبوعين الماضيين بنسبة قاربت ٨ ٪، في غمرة دلائل على تراجع النمو الاقتصادي، لكن الأسعار عادت إلى الارتفاع يوم الثلاثاء الماضي قبل أن تعود مجددا إلى التراجع.

ومما فاقم المخاوف الإحصائيات الصادرة عن وزارة العمل الأمريكية التي ذكرت أن عدد العاطلين الذين استفادوا من التعويضات خلال الأسبوع الماضي قد ارتفع، بينما أعلن الاحتياطي الفيدرالي لفلاديلفيا انكماشا في النشاط الصناعي.

وتعني قلة الوظائف نقصاً في استخدام الوقود سواء للتوجه إلى العمل أو للقيام برحلات استجمام أثناء العطل.

طيران الامارات تشتري طائرات بمليارات الدولارات في فانبره

دبي/ وكالات

نفى مصدر رفيع المستوى بشركة طيران الامارات انباء صفقة شراء ٢٠ طائرة بوينغ بقيمة ٥,٤ مليار دولار.

وقال المسؤول في الشركة الاماراتية ومقرها دبي ان طيران الامارات ستعلن في معرض فانبره ببريطانيا، تفاصيل صفقة شراء جديدة لكنه لم يحدد عدد الطائرات او الشركة المصنعة، ولم تشأ شركة بوينغ الامريكية لصناعة الطائرات التعليق على انباء الصفقة.

وكانت وكالة رويترز للانباء نقلت عن مصادر بصناعة الطيران أن من المتوقع ان تطلب شركة طيران الامارات شراء ٢٠ طائرة من طراز بوينج ٧٧٧ عريض البدن.

وطلبت طيران الامارات، اكبر شركة طيران في العالم العربي، في الشهر الماضي شراء ٣٢ طائرة ايرباص ايه-٣٨٠ في معرض برلين الجوي، وقالت ان من المرجح أن تطلب مزيدا من الطائرات قريبا.

فانبره

ويشارك في معرض فانبره هذا العام نحو ١٠٠٠ عارض من ٣٨ بلدا، وللمرة الاولى يشهد المعرض الاول في العالم للصناعات الجوية مشاركة مصر والمغرب وتايوان.

وتسود توقعات متشائمة بشأن الطلبيات والعقود في معرض هذا العام، بعد عامين من الركود الاقتصادي العالمي.

ويعقد معرض فانبره كل عامين، بالتبادل مع المعرض الثاني الأهم في العالم وهو لو بورجيه في فرنسا.

وكانت صفقات الشركات في معرض فانبره عام ٢٠٠٨ وصلت الى ٨٨,٧ مليار دولار، لكن لا يتوقع ان تصل صفقات هذا العام الى نصفها.

واضافة الى صفقة طيران الامارات المحتملة، يتوقع ان يشهد المعرض اعلانات من جانب شركات طيران من الشرق الاوسط واسيا، خاصة الخطوط القطرية التي تستعد لتشغيل شركة طيران منخفض التكاليف،وربما لا يكون معرض فانبره هذا العام فرصة بيع كبيرة للشركتين الرئيسيتين، بوينغ الامريكية وايرباص الاوروبية، اللتين تستحوذان على ثلثي سوق الطيران المدني، ويتوقع ان تنشط شركات اصغر مثل بومبارديه الكندية وامبراير البرازيلية.

شركة أريفا الفرنسية تكسب "ذهبا" في السودان

الخرطوم / ا ف ب

في بلد الرئيس عمر البشير لا ينظر بعين الرضا الى فرنسا، لكن واحدة من كبرى شركاتها وهي اريفا تحتل موقعا متميزا في قطاع التنقيب عن الذهب في السودان الذي ما يزال بكرا، وفقا لخبراء هذه الصناعة والسلطات.

وقالت نيكول بلانشار من مجموعة لامانشا الكندية، وهي فرع لشركة اريفا الفرنسية التي تمتلك ثلثيها، ان "المناجم في السودان ما زالت بكرا ولم يتم بعد استغلالها".

ويؤكد مسؤول رفيع في شركة ارياب التي تستغل منذ عشرين عاما اكبر منجم ذهب في البلاد في منطقة هساي (شمال شرق) ان "السودان بلد واسع للغاية وفيه بالتأكيد مناجم ذهب اخرى بحجم المنجم الذي حصلنا على امتيازه".

وتمتلك ارياب، وهي شراكة بين لامانشا والحكومة السودانية، امتياز التنقيب في منطقة مساحتها ٣٠ الف كيلومتر مربع في شرق السودان.

ومنحت السلطات السودانية حقوق امتياز للتنقيب عن الذهب في اكثر من عشرين منطقة اخرى تقع خصوصا بين نهر النيل والبحر الاحمر، بحسب وزارة المناجم، غير ان انتاجها يظل حتى الان هامشيا مقارنة بمنجم هساي حيث تم استخراج ستين الف اوقية ذهب من الصحراء السودانية العام الماضي.

ويقوم الاف السودانيين بالتنقيب عن الذهب في شمال السودان ما يثير غضب الشركات الكبرى. ويقول مسؤول من ارابيا "البعض يعملون في المناطق التي نمتلك حقوق امتياز فيها وهذا غير مقبول".

وتوجه وزير المناجم السوداني عبد الباقي جيلاني في منتصف تموز الماضي الى فرنسا حيث زار مكتب الابحاث الجيولوجية والمعدنية في اورليان. ويؤكد الوزير السوداني انه يريد "إعادة" التعاون بين هذا المركز والحكومة السودانية.

وقال جيلاني لوكالة فرانس برس: "نريد استكمال خريطة جيولوجية كاملة للسودان" بالتعاون مع المركز الفرنسي "لتتمكن الحكومة السودانية من تسويق ثروتها المعدنية على الصعيد الدولي".

واوضح جيلاني انه التقى كذلك خلال هذه الزيارة وزير الخارجية الفرنسي برنار كوشنير. واضاف: "قلت لكوشنير ضعوا السياسة جانبا ، و يتعين عليكم حماية مصالحكم في السودان لانكم اذا ابتعدتم عنه سيأتي اخرون ليحلوا محلكم .

ولا ينظر الى فرنسا بعين الرضا من قبل السلطات السودانية، اذ تأخذ على هذا البلد تأييده للمحكمة الجنائية الدولية التي اصدرت مذكرة توقيف ضد الرئيس عمر البشير بتهمة ارتكاب ابادة جماعية، واستقباله احد قادة التمرد في دارفور (عبد الواحد النور رئيس احد فصائل حركة تحرير السودان) ووجوده العسكري في دولة تشاد المجاورة.

غير ان هذه الخلافات السياسية لا تمنع استمرار التعاون بين حكومة الخرطوم وشركة لامانشا.

واعلنت لامانشا في نهاية تموز الماضي ان نتائج عمليات التنقيب "واعدة للغاية" في جبال النوبة وهي منطقة حساسة سياسيا وتقع على الحدود بين شمال وجنوب السودان.

واكدت نيكول بلانشار ان "المناجم في جبال النوبة ما زالت بكرا والعلاقات الطويلة بين اريفا/لامانشا والحكومة السودانية من شأنها ان توفر مناخا جيدا من اجل التنقيب في هذه المنطقة".

وتتقاسم الحكومة السودانية مشروع جبال النوبة مع لامانشا بنسبة ٣٠٪ للاولى و٧٠٪ للثانية، وستبدأ عمليات الحفر العام المقبل من اجل تأكيد النتائج الاولية.

الاقتصادات الناشئة تغير نمط الطلب العالمي على النفط

لندن / وكالات

عملت الاقتصادات الناشئة على "تعطيل" النمط السائد منذ وقت طويل في الاستهلاك العالمي للنفط، وفقاً لما ذكرته منظمة دولية غربية تعنى بشؤون الطاقة، في مؤشر على الكيفية التي تعمل بها دول مثل الصين والهند على تحويل الأسواق الاستهلاكية.

وتقدر وكالة الطاقة الدولية أن الطلب على النفط للربع الثاني من هذا العام كان أعلى من مستواه الاعتيادي، وذلك للمرة الأولى في تاريخه، حيث وصل إلى مستوى ٨٦,٨ مليون برميل يومياً، متفوقاً على ذروة الطلب على النفط التي يشهدها فصل الشتاء في الفترة بين كانون الثاني وآذار من كل عام والتي تقدر بنحو ٨٦ مليون برميل يومياً.

وبحسب النمط التقليدي، فإن زيادة الطلب على النفط تكون في نصف الكرة الشمالي، وخلال فصل الشتاء، وذلك قبل أن تعود إلى التراجع مع ارتفاع درجات الحرارة.

غير أنه مع زيادة الطلب على النفط من دول مثل الصين والهند والسعودية والبرازيل وإندونيسيا، بدأ نمط الطلب على النفط الموسمي في التغير، وهو التوجه الذي تتوقع الوكالة الدولية للطاقة، التي تتخذ من باريس مقراً لها، أن يتسارع.

وتقول الوكالة: "هذه الزيادة الموسمية سوف تتزايد وتثير تحديات جديدة في مجال تكرير النفط ونقله."

في الماضي، كان الطلب على النفط يتراجع بحدود ١,٥-٢ مليون برميل يومياً بين الربعين الأول والثاني من كل عام، ما يسمح للمصافي بإجراء عمليات صيانة، كما أن فترة تراجع الطلب على النفط تساعد في تكوين مخزون منه لتلبية متطلبات فترات الذروة في وقت لاحق. وعلى العكس من ذلك، فإن النشاط الاقتصادي في العديد من الدول النامية يميل إلى التباطؤ في الربع الأول من السنة، وخصوصاً في الصين، حيث تبدأ السنة القمرية الجديدة في كانون الثاني وشباط، وبذلك ينخفض الطلب على النفط خلال الربع الأول وينشط بشكل كبير في الربع الثاني، وهو توجه يختلف عنه في الدول الأكثر ثراءً.

مبيعات "اودي" تحقق ارتفاعاً قدره 7,7 في المئة

برلين / وكالات

قالت شركة اودي الالمانية المنتجة للسيارات إن مبيعاتها على نطاق العالم قد ارتفعت في السنة الاخيرة بنسبة ٧,٧ في المئة بفضل الطلب المتزايد من الصين والولايات المتحدة.

وقالت الشركة – وهي وحدة تابعة لشركة فولكسفاغن إنها باعت في الشهر الماضي فقط ٩١،٤٠٠ سيارة، مقارنة بـ ٨٤،٨٥٣ في شهر تموز من العام المنصرم.

وقد ارتفعت مبيعات اودي في الصين بنسبة ٥٣,٣ في المئة، إذ باعت الشركة ٢٠،٥٣٧ سيارة، اما في الولايات المتحدة فقد ارتفعت المبيعات بنسبة ٢٢ في المئة حيث باعت الشركة ٧،٨١٧ سيارة. اما في السوق الاوروبية، فقد سجلت المبيعات انخفاضا بلغ ٨,٩ في المئة الى ٥٠،٤٥٠ سيارة بعد انتهاء مفعول البرامج التحفيزية التي كانت حكومات عدة قد طرحتها والتي تعتمد على تقديم مبالغ نقدية لأصحاب السيارات القديمة لتشجيعهم على اقتناء سيارات جديدة.

الاقتصادي | العدد (1888) السنة الثامنة - الثلاثاء (24) آب 2010

حوار / المدى الاقتصادي

يمثل النشاط المصرفي الحكومي مانسبته اكثر من 90 ٪ من مجمل النشاط المصرفي العام بشقيه الحكومي والاهلي ، فضلاً عن ثقة الجمهور بهذه المصارف على حساب المصارف الخاصة منها . (المدى الاقتصادي) حاورت المدير العام لمصرف الرشيد كاظم ناشور عن هذه القضايا ، وامور اخرى تتعلق بالنشاط المصرفي في المنظومة الحكومية عبر الحوار الموسع الآتي:

المدير العام لـمصرف الرشيد: المصارف الحكومية بحاجة الى إعادة هيكلة وإدخال التقنيات الحديثة

*** يهيمن النشاط المصرفي الحكومي في العراق بنسبة 90% من مجمل النشاط المصرفي ، ما اسباب هذه الهيمنة الواضحة للمصارف الحكومية بتقديركم؟**

– لأسباب عدة منها ضخامة الجهاز المصرفي الحكومي فضلاً عن ارتفاع مقدار تمويله ايضاً لكون ودائع القطاع الخاص الضخمة اضافة لودائع الحكومة في الحسابات الرئيسة الفيدرالية هي موجودة في المصرفين الحكوميين الرافدين والرشيد، فحجم الفروع و عدد العاملين و المساحة الجغرافية التي تغطى من المصرفين الحكوميين اكبر بكثير من اي مصرف اهلي آخر و من حيث التمويل هو اكبر بأضعاف مضاعفة من الجهاز المصرفي الخاص مجتمعة .

*** ما العلة في عزوف الجمهور عن المصارف الخاصة واتجاههم إلى المصرفين الحكوميين برأيكم ؟**

.المستهلك من ناحية نظرية يحتاج لمصرف آمن و سعر فائدة معقول والآن في العراق المصرف الحكومي هو الاكثر أمناً و الانسب من حيث نسبة الفائدة لذلك يتجه المودع للمصرف الحكومي و المقترض او صاحب الخدمة كذلك يجد بالرغم من الروتين و المسائل التي تتصف بها المصارف الحكومية، وان الإجراءات تتخذ بأسلوب اكثر موثوقية من تلك التي تتخذ في مكان آخر لذلك فأن حجم المتعاملين مع المصارف الحكومية كبير و مستمر بالاتساع فالزبون وبرغم ظروف المراجعة الصعبة في المصرف الحكومي يجد الخدمة و هو مطمئن للاجراءات على أمواله ، وانه يتعامل مع مصرف يحفظ كامل حقوقه بأعتباره جزءاً من القطاع العام .

***بضوء حركة الاستثمار المتوقع حدوثها في العراق في سياق عملية التنمية وإعادة الإعمار ، هل ان المصارف الحكومية قادرة على تلبية متطلبات المستثمر الاجنبي؟**

.اتفق معكم في ان المصارف مهمة في عملية الاستثمار و هذا الموضوع ليس بالغائب عن وعي المخططين في العراق بدليل ان الخطة الستراتيجية حين وضعت في العراق تقوم على اساس اصلاح الاقتصاد العراقي و اول ركيزة لهذا الاصلاح هي اصلاح الجهاز المصرفي ، و من المعروف تقليدياً ان القطاع المصرفي هو الشريان الذي يسير به الدم الاقتصادي ، و في اي بلد من البلدان و في حالة عدم وجود جهاز مصرفي قوي و متعدد الفروع و الخدمات و يتعامل بأحترام الوقت و مراعاة السرعة ، فالمستثمر سواءً اكان عراقياً أم أجنبياً اذا لم يجد هكذا مصرف سيتردد في الولوج بالاستثمار و هذا الامر بتقديرنا ليس بالهين و توجد خطة في وزارة المالية و البنك المركزي العراقي و ضعت منذ عام ٢٠٠٦ تقوم على أساس إعادة هيكلة الجهاز المصرفي الحكومي ثم إعادة هيكلة الجهاز المصرفي الخاص لكي يأخذ هذا الجهاز دوراً أكثر تنظيماً و حيوية و اكثر تفاعلاً مع الوحدات الاقتصادية ، و قد سرنا بالخطة الى مراحل متقدمة بعد الانتهاء من تشخيص الخلل في المصارف الحكومية بموجب رأي قدمه محاسب قانوني دولي الامر الذي قادنا لوضع معالجات منها قانونية و منها إدارية ، و لكل فئة من هذه المعالجات ثمة قناة لكن الامر لا يتم بمستوى ما نطمح من حيث السرعة لان السرعة تحتاج لتقنيات و لا يكفي اني كمدير مصرف اطلب الاستعجال في الانجاز، بل يجب علي ان اوفر تقنيات هذا الاستعجال من مهارات و تقنيات بأستطاعتها ان تتعامل مع الوضع الجديد الى مستلزمات العمل و هذه الجوانب الفنية نحن بحاجتها و نسعى لتلبيتها و نحن عازمون على تنمية المصارف الحكومية لجعلها مصارف تعمل على اساس التكلفة و الجدوى الاقتصادية و تتعامل مع دوائر الدولة على حساب المنفعة مع توسيع نشاطها بأستحداث خدمات جديدة لزبائن المصرف سواء بالحسابات الا عتيادية ام بالحسابات البلاستيكية ، لكن ظروفاً كثيرة تعوق عملنا فنحتاج الى كهرباء مستقرة لان اجهزتنا الكترونية لا تعمل الا بأنتظام الفولتية حيث بمجرد ان نعمل تحويلاً من الكهرباء الوطنية الى مولدة المصرف تتوقف لدينا اعمال كثيرة بسبب الاختلال بالفولتية، بالاضافة الى حاجتنا لظرف آمن لعمل الفروع و هذه نتمنى ان تتحقق بالتدريج لتعزز ارادتنا بالتطوير و تجعلنا نبلغ الهدف بوقت ليس بالطويل .

***ما أسباب توقف هذه القروض في ما يخص مصرف الرشيد، و هل من عودة لها؟**

.بقدر تعلق الأمر بمصرف الرشيد فنحن لدينا حزمة من القروض و السلف التي منحها المصرف في الآونة الأخيرة، كقروض الإسكان لموظفي الدولة واخرى للمواطنين و هي سائرة على المعتاد و لم يتوقف المصرف عن صرفها الان ، ولن يتوقف في المستقبل لكونها نشاطاً تجارياً مرتبطاً بنشاط المصرف التجاري، واما في ما يخص إقراض موظفي الدولة فأن عدداً كبيراً من موظفي الدولة ليس بأستطاعتهم الحصول على مساكن و هذه مشكلة قديمة في العراق و عمرها عشرات السنين ، فاحصائيات لجهات رسمية حددت أزمة السكن بثلاثة ملايين وحدة سكنية و عندما يعلن مصرف عن اقراض لبناء مساكن كم بأستطاعته ان يقرض في السنة المالية الواحدة ، لذلك فالقدرة محدودة و مصرف الرشيد تجاوز قدرته المحدودة بعد ان صرف مايزيد على الترليون دينار فتوقف المصرف بعد تجاوز السقف المحدد .

*** لكن العملية لم تكن خاسرة بالنسبة لمصرف الرشيد، بل مربحة حيث كان يأخذ فائدة تكاد تكون عالية ؟**

.هذا النشاط من شأنه ان يحول المصرف من وظيفته التجارية الاساسية لخدمة الاقتصاد بالدفع السريع و التغطيات السريعة لمبالغ كبيرة خلال السنة الى مصرف يتعامل بالاقراض العقاري فيكون عمله ليس بمبالغ العمل التجاري وانما تكون جزءاً من رأس المال فتتناقض الوظيفة مع الاهداف لكن الذي تمكن المصرف من المضي به و وفق الخطة المركزية هو ان يخصص جزءاً من أمواله و هو ترليون دينار، و هذا المبلغ مرتبط بسلامة الاستخدام و بسلامة استرداد الاموال و هذا الترليون مع مبالغه الاضافية التي تجاوزت السقوف ستبقى مدورة في خدمة المواطنين وموظفي الدولة لأغراض السكن ، فمثلاً كلما حصل المصرف على مئتي دولار في الشهر كتسديدات اقساط سيعيد إنفاقها للمقترضين من ذات الدوائر.

*** ما نسبة دعم الدولة لعموم نشاط المصرف الحكومي؟**

– الارتباط الإداري لنا كمصرف حكومي مع وزارة المالية التي تملك وحدات القطاع و منها المصارف الحكومية بأعتبارها شركات عامة لذلك مجلس الادارة ينطلق في العمل من ان وزارة المالية المسؤولة الاخيرة عن القضايا المالية التي تخرج عن اختصاصات و صلاحيات الادارة في المصرف فيعرضها على الوزارة و يستحصل فيها الموافقات،وهنا لابد من القول اننا نجد من الوزارة بمختلف اقسامها و دوائرها إسناداً لطلبات المصارف الحكومية ، و الدعم الذي توفره الوزارة طبعاً هو ليس دعماً مادياً لان المصرف يعمل بالتمويل الذاتي وهو يعطي الخزينة العامة جزءاً من الأرباح.

*** نتساءل عن قيام وزارة المالية بدعم نسب الفائدة في المصارف، بعد ان اعلن الوزير أن الوزارة تدرس الموضوع؟**

–هذا الموضوع يتعلق بالسياسة المالية و البرامج التي تعود للوزارة فيها دراسات وقناعات ووجهات نظر معتمدة في خطة وزارة المالية التي تبني على ضوئها موازنتي الدولة الرئيسيتين الجارية والاستثمارية، وبقدر تعلق الامر بنا كمصارف لا نستطيع الحديث عن السياسة المالية لاننا نعمل ضمن اطار السياسة النقدية التي تدار من قبل البنك المركزي العراقي لكن لكوننا شركات عامة فأن المالك لنا يتمثل بوزارة المالية التي توجه المصارف الحكومية كمالك بأعتبارها تملك رأس المال و الوظائف اما النشاط وطريقة العمل فالبنك المركزي لديه لوائح يصدرها و نحن كمصارف نلتزم بها منها اسعار الفائدة و امور اخرى و اذا كانت وزارة المالية تتحمل جزءاً من عبء الفائدة فهي فعلت ذلك لدعم القطاع العام فشركات كثيرة في القطاع العام تحتاج للسيولة و تعهدت وزارة المالية بأنها تستطيع ان تغطي جزءاً من فائدة المصارف عندما تقوم بأقراض الشركات لأغراض ترتيب نشاطها من جديد و خلق نشاط جديد للانتاج لديها و المحافظة على مهارات العاملين و قامت بهذا فعلاً ثم ساهمت بنسب فائدة لدعم القطاع الصناعي كأتحاد الصناعيين و كثير من المشاريع الصناعية والتجارية التي اقرضها المصرف وساهمت وزارة المالية بتحمل جزء من الفائدة كأن تكون ٢ من ٤ او ٤ من ٦ بالمئة والوزارة تقوم بين فترة واخرى بتسليم حصتها من هذه النسبة الى المصرف وهذا الدعم من قبل الوزارة هو بهدف تنشيط الواقع الاقتصادي داخل العراق وهذه سياسة حميدة والوزارة من خلال هذا الدور تساند قطاعات حيوية و لولا تعهد الوزارة بدفع جزء من الفائدة لما حصل المصرف على هذه الفرصة بعدم تقدم الزبون لكن الزبون بدعم الوزارة تقدم للاقتراض.

*** لماذا قمتم بخفض نسب الفائدة على السلف و لم يجر ذلك على القروض سيما الاسكانية التي لازالت 8% في الوقت الذي تتعالى الدعوات لخفضها الى 6% او 4%؟**

– عندما حددنا سعر الفائدة وأصدرنا تعليمات الإقراض وجدنا أن عناصر سعر الفائدة مناسبة للطرفين ،فهي مناسبة للمصرف لكي ينتظر وقتاً طويلاً حتى يستعيد اموله فالقروض تمتد لـ ١٥ سنة و اخرى ٢٠ سنة و هي ايضاً جيدة للمواطن المقترض بأعتبارها اقل من سعر الفائدة الرسمي القصير الاجل للكمبيالة و للصك سعره بين ١١٪ و ١٥٪ في السوق المحلية و المصرف اعطى قروضاً طويلة الأجل وفي الوقت نفسه اقل من السعر الجاري ، و لو افترضنا مثلاً ان القرض العقاري ٥٠ مليونا خلال ٢٠ سنة و الفائدة عليه تكون ٢٠ مليونا فتكون قيمة القرض ٧٠ مليونا فمن ناحية نظرية لوكان عقار المواطن بـ ٥٠ مليونا فبعد عشر سنوات سيكون سعر العقار مضاعفاً لكن فائدتنا لم تصل للضعف و بالتالي نحن نحفظ للمقترض قيمة رأسمالية و ربحيتنا هي بالقدر اليسير الذي يغطي اجراءاتنا المكتبية و الادارية و الكهرباء و الماء و الاسكان و النقل و غيرها ، وهذه الخدمة الان اصبحت خدمة كبيرة .

*** ماذا عن خصخصة المصارف الحكومية ، وهل هنالك جدوى اقتصادية من ورائها؟**

.كان الحديث يدور عن خصخصة الجهاز المصرفي العام و هذه النظرية موجودة بمؤيديها ومعارضيها، و بالنسبة لنا فنحن نعتقد ان المرحلة الانتقالية للنظام الاقتصادي في العراق تستلزم بقاء بعض المصالح العامة مهمة لكي تبقى مؤتمنة على تقديم خدمات واسعة للجمهور لا تقتصر حساباتها فقط على التكاليف و الربحية و المخاطر فمثلاً لو رجعنا الى سنتين او ثلاث او اربع للوراء ، و كان المصرف الحكومي قد خضع لعملية الخصخصة، فماذا سنفعل برواتب المتقاعدين و الجيش السابق و الدوائر المنحلة و كيف نوزعها، إذ أننا سنحتاج لأجور و مصاريف و تكاليف كبيرة حتى نوصلها بالاضافة الى رواتب الحماية الاجتماعية بينما المصارف الحكومية قدمت كل هذه الخدمات لملايين المواطنين بشكل مجاني على مدى السنوات الماضية؟وهذه وظيفة ظاهرة لعمل المصارف لكن الوظيفة الباطنة ان المشاريع الحيوية في الاقتصاد العراقي تستلزم مهارة وكفاءة و تأثير مصرف حكومي ، فعلى سبيل المثال اي مشروع عام الان حتى حينما يتحول للقطاع الخاص تبقى حصة للحكومة و تحت هذه الحصة الحكومية مهما كانت صغيرة لا يتخذ اي شيء بخصوص المشروع الا بقناعة يقدمها القطاع العام عن طريق رأي المصارف و شركات التأمين و المؤسسات التمويلية على اختلافها تقدم رأيها للقطاع العام بخصوص التوسع هنا و الاستثمار هناك ، لذلك فالقطاع الخاص عاجز عن ادارة هذا الاستثمار في المنشأة التي تمت خصخصتها بنسبة معينة ، و نحن نقول هذه الحالة من التحول الاقتصادي مارستها كثير من بلدان آسيا و أمريكا اللاتينية و افريقيا و نحتاج خلال هذه الفترة الانتقالية التي تقدر من ثلاث الى خمس سنوات او سبع سنوات الى وجود وحدات القطاع العام سيما ذات العلاقة الكثيفة و الواسعة بالجمهور كالمصارف الحكومية ثم بعد ذلك عندما يعاد توزيع الموارد و تقام المشروعات و تستحدث ثم تفعل المشروعات القائمة التي مضى على توقفها وقت طويل و تعود للحياة عندئذ يسهل ان نفكر في خصخصة جزء من المصارف العامة .

*** ما حجم رأسمال المصرف، و هل تطور؟**

– المصرف عازم على ان يصل رأس المال قبل نهاية العام الحالي ٢٠١٠ الى ٣٠٠ مليار دينار عراقي ، و قد كانت الفترة من ٢٠٠٣ صعوداً غير متشابهة بالتعجيل و وقع الاحداث فمن وضع ساكن الى هدوء الى وضع معقد اضافة للتوظيف اكثر من الحاجة الى صرف اضافي و هكذا فالسنوات الماضية لغاية العام الحالي لم نستطع ان نحقق وفورات واضحة ومهمة و قد تحسنت الصورة بشيء قليل بعد ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩ و نسعى في هذه السنة الى تحقيق متميز عن كل السنوات الماضية ، و لابد ان نشير إلى ان لدينا اكثر من سبعة الاف موظف رواتبهم زيدت بأضعاف اضافة إلى وظائف استحدثت بعد ٢٠٠٣ كمشغلي مولدة الطاقة الكهربائية و الحراسات و كاميرات المراقبة و حسبة في فترة قصيرة و التمويل لم يتمكن من امتصاصها في فترة قصيرة لذلك لو حدثت تلك التغيرات بتخطيط هادئ لوزعت على عدد من السنوات و اعتبرت بطاقات رأسمالية.

*** ماذا بشأن البطاقة الذكية كتقنية، وماذا بخصوص دخول التقنيات بشكل عام؟**

– هذا السؤال مهم للغاية فتحقيق تقنيات في بلد يحتاج لامور عدة من أهمها ان المتلقي لهذه التقنيات متوفر و يطلبها و المتلقي كجمهور هل هو جاهز كلياً في هذه الفترة ان يتعامل بالبطاقة الذكية؟وجميع الدول التي وصلت للتعامل بالبطاقة الذكية اجتازت مرحلة مهمة هي الصكوك حيث تداول الجمهور على اختلافهم بالصكوك و بعد ان ملئت الدواليب و الرفوف و المساكن و البيوت و شركات التمويل و صار التفكير بوضع صك الكتروني و بطاقة لكننا لم نمر بتلك المرحلة و بقينا نشدد لوقت طويل على استخدام الصكوك بين الجمهور من دون جدوى، والسبب غياب الوعي المصرفي.

*** ما السبيل الى الوعي المصرفي؟**

.السبيل ان البائع و المشتري كلاهما يصل الى قناعة بأن يقبلا بالتسديد عبر المصارف بأية و سيلة وهذا لا يحصل لان البائع يريد الثمن نقدا و المشتري يرى من الاسهل ان يحمل النقود بالحقيبة .

*** أين أنتم من تمويل المشاريع الصغيرة و المتوسطة، و هل اجراءاتكم بسبب عدم الثقة بالجمهور؟**

.بعد الدراسة حصلت الموافقة على مشروع تمويل المشاريع الصغيرة و المتوسطة التي من شأنها ان تشجع الكثير ممن يمارسون أعمالاً بسيطة ويحتاجون لتمويلات بسيطة و لكن لا يجدونها وعندما توجد تكون بثمن عال، و بخصوص الاجراءات التي نتخذها فهي بسبب مخاوف إئتمانية فأي شخص ما يستلف من شخص آخر لابد ان يكون معروفاً للآخر و كذلك نحن ينبغي ان نعلم ان له محلاً مسجلاً و لديه إجازة عمل فهذه السلسلة من الإجراءات للتقليل من المخاطر و التسهيل على الزبون ، و اخر الاحصائيات تشير الى ان اكثر من ٥٠٠ مستلف تمتع بهذه السلف خلال الشهرين الماضيين بواقع مبالغ تتراوح من مليونين الى عشرة ملايين الفائدة كانت نسبة سوق + ١٪ و هذه الزيادة من اجل تعويض المخاطر والمسألة معروفة بالوسط المالي و المصرفي.

الاقتصادي | العدد (1888) السنة الثامنة - الثلاثاء (24) آب 2010

تحقيق/ضياء السراي

أنقذت رؤوس الأموال الأجنبية لمصارف أميركية كانت على وشك الإفلاس، مصارف عراقية منها الرشيد والرافدين من الإفلاس أيضا بعد ان وضع المصرفان على قائمة المؤسسات التي ستحال على الاستثمار الخاص بسبب كثرة المشاكل التي تعاني منها المصارف الحكومية العراقية وهيكلتها ، وقد قامت مصارف أميركية بنقل أموالها إلى العراق بواسطة المصارف العراقية في صفقة لتسليف العراقيين، وإقراضهم بمبالغ تتراوح مابين150-5مليون دينار تختلف مواضيعها من الصناعات إلى البناء وشراء العقارات إلى المركبات الخاصة والزواج، وما إلى ذلك وعن طريق ضامن عراقي ووسيط، وهما مصرفا الرشيد والرافدين.

هل العراق مقبل على أزمات مالية سببها القروض المصرفية؟

البنوك هي جي بي مورغان (البنك الرئيسي لـ FXSOL) ، وبنك سيتي جروب، وبنك ميريل لينش فضلا عن بنك يو بي اس ، هذا التصرف عاد على البنك بأرباح تقدر بـ٨,٥ مليارات دولار، في حين لا يزال منافسوهم يعانون من تأثيرات الأزمة العالمية .

الخبير المصرفي العراقي أيسر الغانمي مدير مصرف الاستثمار العراقي سابقا ، يبين ان نسبة الفائدة على الأموال المودعة في العراق تتراوح مابين ٤-١٤٪ ، وبحسب نوع الإيداع والتأمين المصرفي، بينما نسبة الفائدة على الأموال في كل أنحاء العالم، وبعد الأزمة المالية العالمية انخفضت إلى ٠,٥٪، وفي أحسن الأحوال تصل إلى ٢٪ ، ما يجعل العراق محط أنظار أصحاب رؤوس الأموال، ونرى ان عامي ٢٠٠٥-٢٠٠٦ شهدا انتقالة لأموال خليجية قدرت بـ٢٦ مليار دولار أميركي وزعت كقروض وتسهيلات مصرفية عن طريق مصارف عراقية حكومية وأخرى أهلية منها مصرف دار السلام، ومصرف الاستثمار العراقي ومصارف أخرى، وجنت أرباحا لسنتين وصلت إلى (١) مليار دولار، وجنى مستثمرون خليجيون خلال العامين أرباحا فاقت ١٣٪ من نسبة الأموال المستثمرة ، هذا الأمر لفت انتباه المصارف الأميركية لاسيما بعد الأزمة المالية العالمية، فنشأ اتحاد مصرفي مؤلفا من ١٢ مصرفا أميركيا تقوده المصارف السابقة الذكر، مولت المصارف العراقية الحكومية التي باشرت سياسة إقراض لمجموعة من القروض منها قرض (١٠٠ راتب) للموظفين العراقيين، وقرض الإسكان وقروض العقاري، وقروض الزواج وقروض أخرى بسيطة تتراوح مابين ٣-٥ مليون دينار عراقي، وقروض زراعية.

> يبين الغانمي ان هذه القروض والسلف يخدع بها المواطن العراقي ليتم إغراقه بديون قد تدوم إلى 15 عاما تقيد بها حريته من جانب، ويدفع من جانب آخر ما نسبته 58% من قيمة القرض، علما ان الخدعة تكون في إعلان نسبة الفائدة التي لا تزيد على 8% ، وهي التي تغري المواطن والموظف العراقي لأنها دون سقف 12% الذي يحرمه الشرع في الاقتراض كفائدة ان وصلت إلى ذلك الحد يؤثم عندها المقترض والمقرض لتحولها إلى ربا .

سرقة العراقيين وخداعهم بفوائد القروض

يبين الغانمي ان هذه القروض والسلف يخدع بها المواطن العراقي ليتم إغراقه بديون قد تدوم إلى ١٥ عاما تقيد بها حريته من جانب، ويدفع من جانب آخر ما نسبته ٥٨٪ من قيمة القرض، علما ان الخدعة تكون في إعلان نسبة الفائدة التي لا تزيد على ٨٪ ، وهي التي تغري المواطن والموظف العراقي لأنها دون سقف ١٢٪ الذي يحرمه الشرع في الاقتراض كفائدة ان وصلت إلى ذلك الحد يؤثم عندها المقترض والمقرض لتحولها إلى ربا .

المفارقة والخدعة هي ان المواطن يدفع ٨٪ فائدة لكل المبلغ الذي يقترضه سنويا، وبالمحصلة فإن ضرب سنوات التقسيط والتسديد في ٨٪ نسبة الفائدة (السنوية) يكون هنالك أكثر من ٦٠٪ فائدة تسديد يضطر المواطن لتسديدها، وهو لا يعلم ما يحصل، وبحساب بسيط لنسبة الاستقطاع الشهري من كل موظف اقترض ١٠٠ راتب سيجد انه سيسدد ١٠٠ راتب زائدا ٦٠ راتبا فائدة، ويكون المبلغ ١٦٠ راتبا، وهو استثمار خيالي للمصرف، وسرقة للمواطن العراقي في وضح النهار باسم الفائدة القليلة ٨٪ التي لا يذكر في العقد انها سنوية، وليست لمجمل سنوات تسديد القرض .

الحكومة ارتكبت خطأ فادحا

من وزارة المالية العراقية خبير سياسات مصرفية ومستشار سابق للبنك المركزي العراقي الدكتور عادل صالح احمد علق على الأمر بأنه خطأ فادح ارتكبته الجهات المسؤولة، وتم التحذير منه لأنه يقود إلى مقدمات أزمات اقتصادية كأزمة الإقراض التي أطاحت بالسياسة المالية الأميركية والأوروبية، وعندما يسلط الضوء على حصة المصرف العراقي، فإنها لا تزيد عن ٤٪ فقط، وهي نسبة تستهلك بالإجراءات والموظفين المخصصين لإدامة العمل والحفاظ على دقته، ومن خلال هذه القروض يتم استنفاد الأموال العراقية من خلال رواتب الموظفين وأموال المواطنين المقترضين التي تستولي عليها المصارف المستثمرة، والسؤال المهم هو لماذا لم تقدم القروض من أموال عراقية مشتركة بين مستثمرين عراقيين وأموال حكومية عراقية، فتكون الفائدة المستحصلة من القروض بمجملها عائدات ربحية للمصارف والخزينة الحكومية بدلا من ذهابها إلى خارج البلد، واستنفاد نقود المواطن العراقي من خلال فوائد كبيرة جدا؟! وكما يبدو ان المقترض العراقي لا يعرف انه يدفع فوائد كبيرة جدا لأنه يخدع باسم الـ ٨٪ الفائدة المعلنة .

الرأي القانوني ينذر بالخطر

مركز إدارة الأعمال المالية للقروض الممنوحة للعراق تتم في عمان وفي دبي، ومن هناك تحتسب كل العمليات المصرفية، وتحدد نسب الفائدة ونسب الأرباح، وتضطر المصارف العراقية المعنية بتحويل الفوائد الشهرية عن القروض إلى مصارف أردنية ومصارف إماراتية، وبعيدا عن نسب التحويل وفوائدها، فإن وضع الشروط الجزائية على المقترضين يتم في تلك الدول أيضا.

ويعلق القانوني ممثل احد المصارف العراقية قانونيا الحقوقي فؤاد منصور العبدلي ، بأن شرط تسجيل المادة موضوع القرض سواء أكانت دارا أم أرضا أم مركبة باسم الجهة المقرضة وكفالة أكثر من موظف، وحجز راتب الموظف المقترض هي أمور يضمن بها المقرض حقه، وان كانت إجراءات مبالغ بها ، إلا ان الخطر الأكبر يكمن في الشروط الأخرى التي نصت عليها العقود المبرمة مع المقترضين ، وهي عدم الأخذ بعين الحسبان التغييرات المالية، وانخفاض أسعار الصرف وارتفاعها إضافة إلى إمكانية تغير عملة البلد المستثمر فيه رأس المال ، فإن العمل يتم وفقا لعملة دولية ثابتة ، وهذا يعد تعسفا وظلما للمقترض العراقي لأنه مضطر للتسديد، وان تغيرت عملة بلده، وأصبحت اقل، فهو مضطر للتسديد كما اقترض أول مرة، ومن ثم فإن للمستثمر حق الاستيلاء على الموجودات المالية للمقترض، وبلا إنذارات مسبقة ان تأخر عن التسديد .

ومن الشروط الأخرى المجحفة سداد الموظف لكامل دينه خلال اقل من عام ان فصل من وظيفته او اعفي من العمل او ماشابه، ولم يشمل الشروط شرط الإطفاء للمتوفى، بل على من كفله تسديد القرض بدلا عنه او من يقوم بذلك من أهله وذويه، كل هذه الشروط لا يتم اطلاع المقترض عليها بل يطلع المقترض على أوراق أعدت من قبل المصرف العراقي كلها أوراق تكفل وتضمن توقيع العراقي المقترض على الشروط كافة، ومنها طلب قبول القرض، والقبول بكل الشروط التي ذكر منها فقط الفائدة التي لم توضح، وذكر فقط انها ٨٪ ، ولم يذكر انها سنوية تتجدد على كل قيمة القرض سنويا .

رأي المصارف العراقية

المصارف العراقية ترى ان هذه القروض منجزات اقتصادية لها، ومن خلالها تم الإسهام بحل أزمة السكن والزواج، في حين طالتها في مفاصل كثيرة منها عمليات فساد تمثلت في عمليات تقييم العقارات بشكل غير صحيح، والضغط على المقترض بتقييم العقار الذي يشتريه بمبالغ قليلة تؤثر في قيمة القرض، مما يضطره لدفع رشا مالية لكي يحصل على تقييم عالٍ لعقاره، فيضمن حصوله على القرض، ومن جانب آخر، فإن قروضا أخرى مثل القروض الزراعية وقروض الثروة الحيوانية تتم بشكل مزدوج حيث يستأجر المواطن عددا من الحيوانات، ويطلع اللجنة المصرفية عليها ليحصل على القرض، وهكذا تتم العملية لأناس هم ليسوا مزارعين او مربي ماشية ، وهذا يعني على حد تعبير احد قضاة محكمة النزاهة فسادا إجرائيا يضع الأموال المقرضة للمواطن في غير محلها، ويشجع على فساد الموظف المصرفي من جانب آخر لأنه أصبح المتصرف بالأموال تلك ، والملف بحاجة إلى دراسة أدق وإجراءات احترازية لا تزيد التعقيد الإداري، بل تقف بوجه الفساد الإداري.

> يعلق القانوني ممثل احد المصارف العراقية قانونيا الحقوقي فؤاد منصور العبدلي ، بأن شرط تسجيل المادة موضوع القرض سواء أكانت دارا أم أرضا أم مركبة باسم الجهة المقرضة وكفالة أكثر من موظف، وحجز راتب الموظف المقترض هي أمور يضمن بها المقرض حقه، وان كانت إجراءات مبالغ بها ، إلا ان الخطر الأكبر يكمن في الشروط الأخرى التي نصت عليها العقود المبرمة مع المقترضين ،

الاقتصادي | العدد (1888) السنة الثامنة - الثلاثاء (24) آب 2010

سالي جودت

لقد أحتل موضوع "الريادة" حيزاً كبيراً من أهتمام علماء الاقتصاد على مدى التاريخ المعاصر، حيث أدرك العلماء الاوائل أهمية " الريادة " لنمو الاقتصاد ، إذ اعتبروا الرياديين " قباطنة الصناعةIndustry Captains " وركزوا على مهاراتهم في التنظيم وفي أقامة الاعمال الناجحة ، وتصاعد هذا الاهتمام في الثمانينيات من القرن الماضي بعد أن أظهرت الدراسات العلمية دور " الريادة " كمحرك للاقتصاد ، وأعتبرت من العوامل الاساسية في تنشيط الاقتصاد والمساعدة على نموه (Rao 2000)، ومعظم المتخصصين والمحللين يعزون نمو الاقتصاد الغربي خلال العقود الاخيرة الى انتشار النزعة الريادية بين أشخاص أقاموا مشاريع صغيرة فحولوها الى مشاريع كبيرة وناجحة ،

المشاريع الصغيرة في إقليم كردستان لاقت نجاحاً كبيراً

فمثلاً يعتبرون مؤسسي شركات إنتاج الحواسيب والبرامج الحاسوبية وخدمات الانترنت وغيرها هم من ابرز الرياديين في العالم اليوم ، ويعزون اليهم نمو الاقتصاد الغربي (Megginson، et al.، ١٩٩١) كما يرون أن مع أزدياد عدد الرياديين تزداد الاسهامات في نمو ذلك الاقتصاد..ولتسليط الضوء على متطلبات ادارة النمو في المشاريع الصغيرة في اقليم كردستان حدثنا الاستاذ الدكتور محمد آل ياسين مستشار اقدم في وزارة التخطيط في حكومة اقليم كردستان قائلا : في البداية احب ان اشكر المدى الاقتصادي لإتاحتها فرصة اللقاء والتكلم عن هذه المشاريع ومتطلبات نمو هكذا مشاريع، عن الريادة التي احتلت حيزا كبيرا من اهتمام علماء الاقتصاد، فالريادي (Entrepreneur) هو الفرد الذي يقيم مشروعاً صغيراً ويجعل منه خلال فترة قصيرة نسبياً مشروعاً كبيراً وناجحاً، وهو يحقق ذلك لما يتمتع به من مهارات محددة نسميها " مهارات ريادية Entrepreneurial Skills "، فالريادي هو شخص يتمتع بالنزعة الاستقلالية (يفضل العمل لحسابه عوضاً عن العمل لدى الاخرين) وكذلك النزعة للمخاطرة ، وله مهارة لإقامة مشروع ناجح يتمكن من توسيعه بسرعة(Holt، ١٩٩٩).

أما تعريف (المشروع الصغير Small Business) فقد تباينت وجهات نظر المفكرين والباحثين تبعاً لتباين الخلفية العلمية والمهنية والتخصص الذي ينتمون اليه ، فتعريفات الاقتصاديين تركز عموماً على عدد الوحدات الاقتصادية وحجم مساهتمها في تكوين الناتج المحلي وحالة التنافس في السوق والاحتكار (Rao، ٢٠٠٠) ، بينما يرى الاداريون أن المشروع الصغير يعرف على أساس عدد العاملين فيه، كذلك تتباين التعريفات حسب الجهات فتعريف المؤسسات الحكومية غير تعريف مؤسسات ومنظمات القطاع الخاص (Barrow، ١٩٩٣)، وعموماً هناك توافق عام بشأن تعريف المشروع الصغير على وفق ما جاء في قانون الاعمال الصغيرة الامريكي الذي يعرفه على انه " مشروع مملوك ويدار بشكل مستقل وهو غير مهيمن في مجال عمله "(Siropolis.et aI ١٩٩٧)

ويقصد بـ (نمو المشروع الصغير The Growth of Small Business) التغير الجذري الذي يحدث في المشروع ، والذي يشمل التغير في حجمه وفي الكثير من خصائصه (Baumback& Clifford، ١٩٨٨)، وهو مناظر لما يحصل لأي منظمة أعمال ، وتفسير ذلك أن التغير قد حصل نتيجة عمليات التعلم وتراكم الخبرات وأثر الظروف الخارجية ..... وغيرها من العوامل التي تقود الى ما أتفق عليه المفكرون والباحثون من أن المشروع الصغير (وأية منظمة أعمال) هو " كائن اجتماعي حي (Cartwright ٢٠٠٢)، ولكن لو قارنا التغير الحاصل في ثلاثة مشاريع صغيرة مختلفة خلال فترة واحدة – مثلاً سنة – قد نجد أن جملة تغيرات قد حصلت في المشاريع الثلاثة ، ولكن باشكال متفاوتة : فقد يكون أحدها قد بقي صغيراً بتغيرات محدودة ، بينما حصلت في الثاني تغيرات أكبر فتحول الى متوسط أو كبير الحجم ، في حين تمت تصفية الثالث بسبب فشله .

هذا النمو يحصل كما يشير المتخصصون أما غريزياً وعفوياً أو بشكل مخطط ، كما يمكن أن يكون إيجابياً أو سلبياً ، فالانحلال والتفكك هو حالة " نمو سلبي " قد تصيب المشروع الناجح ، تماماً كما تشكل " الشيخوخة " مرحلة من مراحل نمو الانسان ، أي قد نجد أن التغير في مشروع ما ، كان سلبياً وضاراً أدى الى تراجعه في حين حصل نضج وتغير إيجابي في مشروع آخر .

وبناء على ما سبق فأن ما نعنيه بـ " أدارة النمو Managing of Growth " هو التأكد من حصول التغير بشكل متعمد ومقصود وموجه وإيجابي، وهو ما يحتاجه أصحاب المشاريع الصغيرة اليوم ، إلا أن هذه العملية تعد أساسية (للريادي) صاحب المشروع الصغير ليحوله من مشروع صغير الى مشروع كبير خلال أقصر فترة ممكنة، ولذا فأنه يحتاج الى التركيز على إدارة نمو المشروع،التي تمثل تحدياً أكثر أهمية وأكبر تعقيداً من عملية إدارة الشؤون اليومية للمشروع(Hatten ٢٠٠٣).

× كيف يتم تحديد متطلبات عمليات نمو المشاريع الصغيرة برأيكم في الاقليم؟

. إن تحديد متطلبات عمليات نمو المشاريع الصغيرةبصورة عامة يقتضي تشخيص جانبين أساسيين هما :

أولا : دورة حياة المشروع

للمشروع الصغير – ولكل الكائنات الحية – دورة حياة قد تطول أو تقصر ، وقد تعارف متخصصو نظرية المنظمة الى تقسيمها الى ما يأتي (Zimmerer& ٢٠٠٨، Scarborough)

أ – مرحلة الولادة: وتشمل سنوات التأسيس الاولى وبدء تكوين المشروع ككيان، وتكون الأعمال فيه معتمدة كلياً على صاحبه ، تماماً كالطفل الذي يعتمد على من يربيه، فإذا غاب المؤسس توقف العمل .

ب – مرحلة البلوغ : وهي مرحلة استقلال المشروع عن مؤسسه أو صاحبه ، حيث يبدأ بتكوين شخصيته وآليات عمله، ولا تتأثر انسيابية أعماله في حالة غياب المؤسس أو انسحابه منه،و(الريادي) هو الذي يسعى بكل جهده لأن يصل مشروعه الى هذه المرحلة بسرعة .

ت – مرحلة النضج : وهي مرحلة اكتمال شخصية المشروع ككيان قائم ومتكامل ، له كل مقومات الاداء الناضج والناجح ، حيث يعمل المشروع بآليات خاصة به .

ث – مرحلة لإنحدار : وهي تمثل مرحلة التراجع والتآكل الذي – إذا استمر – قد يؤدي الى تصفية المشروع.

ج – مرحلة التجدد : ويحصل التجدد عندما يعاد تكوين المشروع بصيغة جديدة ككيان جديد ، ليبدأ دورة حياة جديدة ، وقد يتجه المشروع الى اعتماد شكل تنظيمي جديد، وآليات عمل جديدة ايضاً .

وتتسم المشاريع الصغيرة – والمنظمات عموماً – بمجموعة سمات تميز دورات حياتها، من أهمها (Hatten، ٢٠٠٣) :

× أن انتقالها عبر المراحل غير محتم : فليس كل مشروع يقام يمر بكل المراحل وبتسلسل متتال، وهذه هي سمة واضحة بالاخص في المشاريع الصغيرة التي تقام في الاقليم، ويرتبط ذلك بشكل أساسي بقدرات مؤسس المشروع ، كما يعد هذا ايضاً معياراً للتمييز بين صاحب المشروع (الريادي) القادر على اختزال المراحل والتقدم باضطراد ، عن (غير الريادي).

× عدم وجود مدد ثابتة بين المراحل : أي أن بالامكان أن يؤسس شخص مطعماً يبقى في مرحلة النمو عشرين سنة ، ثم يستلم ابنه مسؤولية إدارته ، فيحوله خلال خمس سنوات إلى سلسلة مطاعم كبيرة وناجحة ، أي أنه انتقل من مرحلة النمو – التي أستمرت عشرين سنة – الى مرحلة البلوغ ثم النضج في خمس سنوات .

× أمكانية التجدد وإعادة التكوين : لايشكل الزوال " أو الوفاة " مرحلة الزامية للمشاريع الصغيرة – كما في الانسان – إذ بإمكانها أن تجدد نفسها وتبقى لمدة طويلة ، ومع كل عملية تجدد جديدة يبدأ المشروع بدورة حياة جديدة ولكن بسرعة مختلفة .

ثانياً : تقدير طبيعة التغيرات في كل مرحلة من مراحل النمو الرئيسة للمشروع

إن تحديد متطلبات عملية إدارة النمو للمشاريع الصغيرة تقتضي تقدير طبيعة التغيرات التي ترافق مراحل دورة الحياة، وهذه التغيرات تشمل الخصائص التنظيمية ، والعمليات الادارية ، وفيما يأتي توضيح مختصر لكل من تلك التغيرات Picckle، ١٩٩٠)) (Siropolis، ١٩٩٧) (Megginson، et al.، ٢٠٠٣):

× الخصائص التنظيمية : تتغير الكثير من خصائص جسم الانسان ومظهره الخارجي مع تغير مراحل نموه ، فهو يزداد طولاً ووزناً، وتتغير الكثير من الخصائص التفصيلية الاخرى، ويحصل الشيء المشابه للمنظمات عندما تنمو فتتغير الكثير من خصائصها الفرعية إضافة إلى الشكل العام ، لذلك فاننا نحتاج ان نتعرف على تلك الخصائص التي يتميز بها المشروع الصغير لكي نستطيع تحديد مرحلة نموه.

١. الخصائص الهيكلية : وتتضمن هذه

مجموعة من السمات أو الخصائص ذات الصلة بالابعاد الهيكلية للمشروع الصغير، ولمنظمات الاعمال عموماً ، ومن أهمها ما يأتي :

أ – درجة التخصص Degree of Specialization): ويقصد بها درجة أو مدى التحديد الدقيق للمهام والادوار والواجبات لكل فرد أو تشكيل في المنظمة، وعادة ما تكون درجة التخصص منخفضة أو قليلة في مرحلة الولادة والنمو ، فكل العاملين يقومون بكل المهام المطلوبة وحسب الحاجة ، ولا نجد أفراد أو تشكيلات متخصصة بمهام أو اعمال محددة ، وهذا شائع بشكل كبير في المشاريع الصغيرة .

وكلما نما المشروع وازداد عدد العاملين، كلما دعت الحاجة الى تحديد للمهام والواجبات التي يتولى الفرد القيام بها وظهر لنا ما يسمى بالوظائف المتعددة والمتباينة فيما بينها، كما قد تستدعي الحاجة الى تأسيس تشكيلات متخصصة بمهام واختصاصات محددة ، وهذه الحالة تعكس الاتجاه نحو زيادة التخصص في هيكلية المشروع ، وبالتالي فأن درجة التخصص ترتفع مع كل مرحلة من مراحل حياة المشروع لتكون في ذروتها في مرحلة النضج، وعندما يبلغ المشروع مرحلة الانحدار وتبدأ عملية التجديد، تترافق معها محاولات صرف النظر عن الكثير من التخصص القائم فتعود درجة التخصص ، ولفترة لتصبح واطئة .

ب – درجة الروتينية (Degree of Routinization): وتعني درجة أو مدى تنفيذ النشاطات المتكررة برتابة ، أي بطرق ثابتة ، وغالباً في مرحلة الولادة والنمو يقوم كل فرد بتنفيذ المهام المكلف بها بأفضل طريقة ممكنة، وقد يغير الطريقة إذا قام بالعمل مرة ثانية، ولو قام شخص ثان بالعمل نفسه سيؤديه بأفضل طريقة ممكنةً ايضاً وقد تختلف عن طريقة الفرد الاول ، ويعود سبب ذلك الى عدم وجود إجراءات محددة تجعل العاملين يؤدون مهامهم بطريقة موحدة.

وكلما نما المشروع كلما دعت الحاجة الى وضع إجراءات محددة لتنفيذ الاعمال مما يؤدي الى"روتينية" أعلى في تنفيذ المهام على وفق هذه الاجراءات ، وكلما زاد عدد هذه الاجراءات كلما زادت درجة "الروتينية" بشكل عام.

ت – درجة المركزية (Degree of Centralization): ويقصد بها درجة أو مدى تركز سلطات اتخاذ القرار بيد فرد واحد أو قلة من الافراد ، والحالة هذه تفصح عن مركزية عالية ، وبعكسه فاذا اعطيت سلطات اتخاذ القرار الى أفراد عديدين تتعلق باعمالهم ، تصبح المركزية واطئة واللامركزية عالية .

ومن الواضح أن في مراحل الولادة والنمو ، وبالاخص في المشاريع الصغيرة يتخذ المؤسس أو صاحب المشروع كل القرارات – المالية والفنية والتشغيلية والتسويقية وتلك المتعلقة بالعاملين وغيرها –فتبدأ هنا عمليات تفويض السلطات للمساعدين ، وكلما توسعت الاعمال أصبح ذلك ضرورياً ، ولذا فأن المركزية العالية تقترن بمراحل الولادة والنمو الاولى ، في حين تعد اللامركزية العالية من خصائص مراحل النضج والانحدار .

ث – درجة الرسمية Degree of Formalization: وتعني درجة أو مدى تنظيم الاعمال بوثائق رسمية ، فكلما كان عدد الوثائق الرسمية التي تنظم الاعمال أقل كلما كانت الرسمية أقل، وغالباً في مراحل الولادة والنمو ما يكون عدد الوثائق الرسمية قليلاً جداً ومحدوداً للغاية ، فمثلاً صاحب المشروع لا يصدر وثيقة رسمية عند تعيين شخص ما في المشروع ، او يصدر وثيقة رسمية أخرى لتحديد راتبه ، وأنما يتم ذلك عادة بشكل شفهي ، وهو ايضاً لا يضع إجراءات أو توزيعاً للمهام أو غير ذلك ويثبتها في وثائق رسمية، أما إذا توسع المشروع وازداد عدد العاملين ، فالوضع السابق لا يعود كافياً فيضطر صاحب المشروع أو ادارته لتنظيم الكثير من القضايا وتحديدها بوثائق رسمية ، ولذلك ترتفع درجة الرسمية .

ث – خصائص أخرى : هناك خصائص أخرى تتغير بتغير مراحل حياة المشروع مثل: درجة الشخصية (ظهور التنظيم غير الرسمي القائم على العلاقات الاجتماعية الشخصية بين العاملين) ، مسؤوليات الادارة ونوع تلك المسؤوليات ، درجة التعقيد التي تزداد مع توسع المشروع .

ولابد من الاشارة الى أن الخصائص الهيكلية تتأثر بعوامل أخرى غير مراحل حياة المشروع ، وبالتالي فأننا لانستطيع الاكتفاء بتلك الخصائص فقط لتحديد المرحلة التي يمر بها المشروع في دورة حياته، تماما كما هو الحال بالنسبة لعمر الانسان ، و لا نستطيع الاكتفاء بـ (عدد الاسنان) لتقدير عمر الانسان لانه لا يسمح لنا ذلك للتمييز بين من هو في الثامنة عشرة من عمره والثلاثين منه، أو بين الذكر والانثى ، لهذا نحتاج أن نستخدم الشكل أو المظهر العام للبناء التنظيمي لتحديد ذلك.

٢. الشكل العام للبناء التنظيمي : غالباً ما نستخدم الشكل العام للتنبؤ وتقدير مرحلة النمو ، وليس فقط الخصائص التفصيلية ، وهذا مفيد مع دراسة المشاريع الصغيرة ، ذلك لأن الشكل العام يتغير مع تغير مراحل الحياة والنمو ، ويمكن أن نميز بين أربعة أشكال تتوافق مع مراحل نمو المشروع الصغير المختلفة ، وهذه الاشكال هي :

أ – البناء الحرفي (Craft Structure) بناء مرحلة الولادة والنمو : ويكون البناء التنظيمي في مرحلة التأسيس والولادة بناءً بسيطاً من دون أية خصائص بيروقراطية ، ولهذا يسمى بناءً حرفياً لانه يشبه الى حد كبير البناء التنظيمي الذي نجده في متجر صغير أو ورشة نجارة .... الخ.

ب–البناءالريادي(Entrepreneurial Structure) بناء مرحلة البلوغ : ينتقل المشروع الى مرحلة البلوغ إذا تمكن أن يحقق استقلالية عن صاحبه ، ولهذا يسمى بالبناء الريادي ، ويحصل عندما يقرر صاحبه أن يعطيه كياناً مستقلاً عن شخصه له مقومات الوجود والبقاء .

ت – البناء البيروقراطي الكامل Full Bureaucracy Structure عندما يصبح المشروع كياناً مستقلاً يكون قد حصل فيه تخصص وتقسيم للاعمال وأنظمة وإجراءات رسمية .... الى غير ذلك، مما يميز التنظيم البيروقراطي فيصبح الشكل التنظيمي بيروقراطية كاملة وهو ما يميز المشاريع المكتملة النضج، وكذلك تلك التي بدأت تتراجع.

ث – البناء الابداعي (غير البيروقراطي) بناء مرحلة التجدد : والمشاريع هنا في مرحلة التجدد تبدأ باعتماد أشكال تنظيمية جديدة ، أي أنها مشاريع ساعية للتجدد ، علماً أن هناك العديد من الاشكال الجديدة التي يمكن اعتمادها مثل التسويق الالكتروني ، والعمل عن بعد ، وغيرها ، كما أن الفكر الاداري يطور الان أشكالاً أخرى باستمرار .

. العمليات الإدارية : ذكرنا سابقاً ان تقدير التغيرات التي ترافق مراحل نمو المشروع تنقسم الى مجموعتين ، وتناولنا في الفقرات السابقة المجموعة الاولى ذات الصلة بالخصائص التنظيمية ، التي تشمل الخصائص الهيكلية ، والشكل العام .

وننتقل الان الى المجموعة الثانية ذات الصلة بالعمليات الادارية ، حيث يرافق نمو المشروع الكثير من العمليات والانشطة ، وليس فقط الهيكل والبناء، بل أن التغير في أحدهما أو كلاهما يحصل نتيجة التغير في اهتمامات الإدارة والقضايا الأخرى ذات العلاقة ، وهذه الاهتمامات مهمة ومفيدة في جانبين : الاول منهما، لتحديد العمليات التي يجب أن يهتم بها صاحب المشروع إذا أراد إنضاج عمله ، وثانيهما ، للقدرة على تفسير مشاكل بعض المشاريع ، تماما كما نفعل عند انتقادنا لرجل متقدم بالعمر بكونه يتصرف "كالمراهق" فعندما نقول ذلك نفترض أنه لم ينضج ليكون قادراً على معالجة متطلبات مرحلة المراهقة بشكل سليم ، فبقي غير ناضج أو مريضاً نفسياً) .

ويهتم بعض علماء الادارة والتنظيم بهذا الجانب في النمو ، فهم يطلقون على تلك الاهتمامات الخاصة بمراحل النمو المختلفة بـ"الازمات Crises" ويرون أن لكل مرحلة نمو (أزمة) تميزها عن أزمات المراحل الاخرى ، ويقصدون بـ " الازمة" الاهتمام المحوري لصاحب المشروع ويفترضون أن المعالجة السليمة لأزمة مرحلة معينة تتطلب "عملية" معينة أيضاً ، فاذا قام صاحب المشروع بالعملية بشكل سليم ينتقل بمشروعه الى مرحلة النمو التالية بشكل سليم ، أما إذا لم يعالج "الازمة" بطريقة سليمة، فهذا سينعكس على سلامة نمو مشروعه ، فينمو بشكل مشوه .

ومن المفيد جداً ان نستعرض في ما يلي أهم الازمات الرئيسة التي تواجه مراحل نمو المشروع الصغير ، والعمليات المطلوبة لتجاوزها بشكل سليم،Megginson et al، ١٩٩١ & Friedman Scott، ١٩٩٤) (&Zimmerer Scarborough، ٢٠٠٨):

أ – مرحلة الولادة والنمو الاولى وأزمتها " القيادة " والعملية الضرورية لمعالجتها هي "الابداع" التقني والتسويقي.

ب – مرحلة البلوغ وأزمتها " الاستقلالية " والعملية الضرورية لمعالجتها هي " التفويض".

ت – مرحلة النضج وأزمتها "الرقابة" على أداء الوحدات داخل المشروع ، والعملية الضرورية لنجاحها هي "التنسيق".

ث – مرحلة الانحدار وأزمتها "الروتين" والعملية الضرورية هي "الرقابة" لتحديد الاسباب الحقيقية لتعثر الأداء.

ج – مرحلة التجدد وأزمتها "الابداع" التنظيمي والعملية الضرورية لمعالجة تلك الازمة هي "التعاون".

ويمكن تلخيص الافكار الاساسية السابقة في الجدول التالي الذي يتضمن توضيح العلاقة بين الموضوعات المعروضة في هذه الورقة أنظر الجدول ادناه.

إن إدارة عملية النمو في المشروع الصغير تتطلب :

أولاً : أن يدرك الريادي أو صاحب المشروع الصغير أن النمو المخطط يتطلب تغييراً جذرياً في أولوياته والعمليات التي يقوم بها ، وهذا يحتاج الى أكتساب معارف وتعلم مهارات جديدة .

ثانياً : أن يدرك أن هذا التغيير ينصب على أجراء تعديلات جذرية في الخصائص والبناء التنظيمي

ثالثاً : أن يدرك أيضاً أن التغيير عملية مستمرة، فكل انتقال من مرحلة نمو الى أخرى تتطلب تغييرات جديدة غير متشابه.

ما الوصايا اللازمة لنجاح ونمو هذه المشاريع؟

١. ينجح المشروع – عموماً – إذا أحسن الريادي إختيار السلعة أو الخدمة التي يقدمها المشروع ، وهذا يتطلب بناءً تنظيميا حرفياً بسيطاً بدرجة قليلة جداً من البيروقراطية ، ويقوم صاحبه بكل الانشطة الاساسية مع التركيز على الانتاج والتسويق لان العمليات الاخرى تكون بسيطة بسبب قلة عدد العاملين ، كما يتمركز كل شيء بخصوص شخص الريادي أو صاحب المشروع .

٢. إذا توفرت فرصة للمشروع للتوسع والنمو ، سيكون من الضروري تعيين عاملين أضافيين ويبدأ المشروع بالانتقال الى مشروع متوسط الحجم وهذا يتطلب أن يدرك الريادي أن عليه الاهتمام بعملية النمو والبدء بمنح المشروع الاستقلالية عن شخصه من خلال تفويض الآخرين ومنحهم سلطات كافية لاتخاذ القرارات وتقليل الاعتمادية على شخصه ، ثم مراقبة ادائهم للتأكد من حسن قيامهم بمهامهم ، وبذلك تتغير اهتماماته وأولوياته من الانتاج والتسويق الى قضايا ادارية صرف تشمل عملية التفويض وتوزيع السلطات ومتابعة الاعمال والرقابة على الاداء ، وبالتالي البدء بتقليل الحرفية في البناء بتحويله الى تنظيم ريادي ، وهذا يتطلب أن يتغير هو شخصياً بحيث يصبح انساناً ريادياً وليس مجرد تاجر أو مسوقاً صغيراً.

٣. إن الانتقال الى مرحلة النمو والريادة تتطلب معارف ومهارات جديدة ، فبالاضافة الى قيام الريادي بحسن أختيار العاملين وتدريبهم وتفويضهم ومراقبة أدائهم ومنحهم الفرصة للتصرف واتخاذ القرارات والتعلم والنمو المهني ، قد يحتاج أيضاً الى إجراء تغيير قانوني في شكل المشروع كادخال شريك أو شركاء أو التحول الى شركة مساهمة ذات مسؤولية محدودة .

٤. إن مرحلة البلوغ للمشروع كما يتفق أغلب المتخصصين والمهنيين هي مرحلة مؤقتة ، سرعان ما تتبعها مرحلة النضج عندما تدار الاعمال بشكل سليم وتؤسس متطلبات النمو بشكل متين ، أو خلاف ذلك يبدأ التراجع نحو المرحلة الاولى(الحرفية).

٥. إن المشروع متى ما بلغ مرحلة النضج ، لابد أن تكون الاهتمامات والاولويات للريادي هي البدء بأحداث تخصص في المهام والتشكيلات وإجراءات العمل وبعض الانظمة .... الخ ، وهذا يعني البدء بتغيير دوره ليكون المدير التنفيذي الاعلى، بل عضو في الادارة العليا التي تشمل بعض رؤساء الأقسام المهمة ، أي البدء بتغيير أولوياته مرة أخرى وبدء دورة نمو جديدة تتطلب مهارات ومعارف جديدة فيهتم بالتنسيق بين اعمال التشكيلات المختلفة والتركيز على مراقبة الاداء المؤسسي والجماعي والفردي .

٦. أن في مرحلة النضج تزداد أهمية التخطيط والتنسيق والرقابة على الاداء وادخال الانظمة الناضجة وكوادر فنية متخصصة ، بالاضافة الى الاهتمام بقضايا تنظيمية أخرى مثل تحديد مهام ومسؤوليات التشكيلات الادارية والفنية ووضع اجراءات للعمل لأحداث روتينية عالية في الاعمال وتوزيع اوسع للسلطات لإحداث لا مركزية أعلى والتأكد من إصدار الوثائق الرسمية لكل ماسبق ومتابعة الالتزام بها ، وبذلك يتحول المشروع الى البيروقراطية الكاملة ، ويبدأ الحكم على اداء التشكيلات والافراد من خلال الارقام والمؤشرات وليس بطريقة حسية مباشرة من خلال المراقبة الشخصية والملاحظة .

٧. إن الدخول في هذه المرحلة المتقدمة من عمر المشروع – مرحلة النضج – تفرض التفكير بقدرات المشروع على خلق الميزة التنافسية وزيادة الحصة السوقية والانتقال الى شركة مساهمة أو شركة قابضة في مصاف المؤسسات والشركات الكبيرة وبذلك فان التفكير سيكون موجها نحو الولوج الى أسواق جديدة وأكتساب قدرة التصدير عبر الفروع الاقليمية والدخول في تحالفات وشراكات دولية ، وبالتالي يصبح شركة كبيرة وليس مشروعاً صغيراً أو متوسطاً.

جدول يوضح العلاقة بين الخصائص التنظيمية والعمليات الإدارية لمراحل نمو المشروع الصغير

مرحلة النمو	الازمة المحورية	العملية الضرورية	الشكل العام	الخصائص التنظيمية (الهيكلية والبنائية)			
				التخصص	الروتينية	المركزية	الشخصية
الولادة	القيادة	الابداع التقني والتسويقي	حرفي	واطئ	واطئة	عالية	عالية
البلوغ	الاستقلالية	التفويض	ريادي	عالي	عالية	واطئة	واطئة
النضج	الرقابة	التنسيق	بيروقراطي				
الانحدار	الروتين	الرقابة	بيروقراطي				
التجدد	الابداع التنظيمي	التعاون	متجدد	واطئ	واطئة	عالية	عالية

الاقتصادي | العدد (1888) السنة الثامنة - الثلاثاء (24) آب 2010

محمد جاسم عواد

تعد الضريبة أداة مهمة من أدوات السياسة المالية، كونها أحد مصادر الإيرادات العامة التي تعتمد عليها الدولة في رسم سياستها المالية، كما أن دورها لا يقتصر فقط على الهدف المالي، بل اتسعت أهدافها لتشمل الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، في ظل تطور مفهوم وظيفة الدولة الحديثة، وفي مقدمة هذه الأهداف تحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي، وتعجيل عملية التنمية،

التهرب الضريبي في العراق وسبل مكافحته

وإعادة توزيع الدخل، وتحفيز الادخار والاستثمار على وفق أولويات التنمية . أسهم التهرب الضريبي في العراق إلى تدني الإيرادات الضريبية، بسبب غياب سلطة القانون وعدم وضوح القوانين، إذ اعتاد اغلب المكلفين بدفع الضريبة إلى كتمان نشاطهم الاقتصادي، فمثلاً بعض الشركات ومكاتب المقاولات لم توثق نشاطاتها لدى دوائر الضرائب، فضلاً عن التزوير الذي يمارسه العديد من الموظفين ورجال الأعمال للتهرب من دفع الضريبة ، ونتيجة لذلك انخفضت مساهمة الإيرادات الضريبية في الناتج المحلي الإجمالي والإيرادات العامة خلال المدة (٢٠٠٤-٢٠٠٨)، كما يتضح في الجدول ادناه.

الذي يشير إلى تدني تلك الإيرادات، على الرغم من اتساع حجم الشركات وقيام عدد هائل من المشروعات في عموم العراق خلال هذه المدة، إذ بلغ عدد الشركات المحلية بعد عام ٢٠٠٣ في وزارة التجارة (٢٦) ألف شركة، وفي سوق العراق للأوراق المالية (٨٠) شركة بعد أن كانت (١٣) شركة في عهد النظام السابق، ناهيك عن الزيادة المضطردة في الاستيرادات، وانتعاش أسواق العقارات، فضلاً عن ذلك تضمنت القوانين الضريبية الجديدة إضافة دخل جديد، من خلال فرض ضرائب على استخدام الهاتف النقال، الذي بلغ عددها زهاء (٧) ملايين خط في عام ٢٠٠٦، وبما أن نجاح النظام الضريبي يقاس بمدى قدرته على تحقيق اكبر حصيلة مالية ممكنة تكفل للدولة القيام بأهدافها التنموية، إذن لابد من إصلاح النظام الضريبي في العراق، من خلال التصدي للتهرب الضريبي في إطار منظومة متكاملة من إدارة ضريبية فعالة وحديثة ، ويكون الإصلاح من خلال الآتي :

١- إعادة النظر في سعر الضريبة التصاعدي الذي ورد في المادة (١٣) من الفقرة (١)× من قانون ضريبة الدخل المرقم (١١٣) لسنة ١٩٨٢ المعدل عام ٢٠٠٤ ، كونه يعد من أهم الدوافع على التهرب الضريبي ، وتقليل شرائح الضريبة بدرجة محسوسة أصحاب الدخول العالية.

٢ـــ استبدال بعض الأحكام الخاصة بالعقوبات كالمادة (٥٦ الفقرة (١) و٥٧ و ٥٨)×× من قانون ضريبة الدخل المرقم (١١٣) لسنة ١٩٨٢ المعدل عام ٢٠٠٤، التي ثبت عدم جدواها في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي بعقوبات شديدة بما يخص السجن والغرامة المالية.

٣- تحقيق البساطة والوضوح في القوانين الضريبية على نحو يمكن فهمها بكل جوانبها حتى على مستوى المكلف البسيط ، وأن تكون الأحكام كافة واضحة ومعلومة تمكن المكلف من حساب ضريبته ، وأن تحد من قدرة الموظفين في استخدام اجتهادهم في تطبيق تلك القوانين.

٤-ضرورة نشر الوعي الضريبي كونه من الوسائل الجوهرية لإنجاح السياسة الضريبية في مكافحة الفساد ، من خلال شعور كل مواطن بأن مساهمته بدفع الضريبة تسهم في بناء مجتمعه وتنميته وازدهاره.

٥- إعادة النظر في رواتب موظفي دوائر الضرائب في العراق، وبعكسه تكون الوظيفة عرضة للفساد والعمل بنظام الحوافز والمكافآت بشرط أن تكون على وفق معيار النزاهة.

٦-العمل بالبند (ثانياً) من المادة (٢٨) في الدستور العراقي ، المتضمنة إعفاء أصحاب الدخول المنخفضة من الضرائب بما يكفل عدم المساس بالحد الأدنى لمستوى معيشتهم ولتحقيق التوازن والمساواة بين شرائح المجتمع.

٧ـــ فتح دورات تدريبية للمكلفين بدفع الضريبة وموظفي الضريبة ، تظهر أهمية المال العام والضرائب ودفعها وجبايتها ، وتأثير الوضع المالي بالبلد في الاستقرار الاقتصادي.

* أكاديمي عراقي

× فرض ضريبة وبشكل تصاعدي (٣٪) لغاية (٢٥٠) إلف دينار عراقي ، و (٥٪) من (٢٥٠ لغاية ٥٠٠) دينار عراقي، (١٠٪) من (٥٠٠) لغاية مليون دينار ، (١٥٪) ما زاد عن مليون دينار.

×× المادة (٥٦) يعاقب بغرامة لا تقل عن (١٠٠) دينار ولا تزيد عن (٥٠٠) دينار من يمتنع أو يتأخر عن تقديم معلومات إلى دوائر الضريبة عن دخله وممتلكاته ، المادة (٥٧) يعاقب بالحبس لمدة لا تزيد على سنة من قدم معلومات كاذبة او اخفى معلومات عن دخله الخاضع للضريبة ، المادة (٥٨) يعاقب بالحبس لمدة لا تقل عن (٣) أشهر ولا تزيد على سنتين من استعمل الغش والاحتيال للتخلص من أداء الضريبة.

نسبة مساهمة الإيرادات الضريبية في الناتج المحلي الإجمالي والإيرادات العامة في العراق للمدة (2004- 2008)

السنة	الناتج المحلي الإجمالي	الإيرادات العامة	الإيرادات الضريبية	نسبة الإيرادات الضريبية إلى الناتج المحلي الإجمالي	نسبة الإيرادات الضريبية إلى الإيرادات العامة
2004	24700	14954	202	0.8	1.3
2005	33327	19673	402	1.2	2.1
2006	41992	33439	400	0.9	1.2
2007	69556	41078	969	1.3	2.3
2008	110423	59094	819	0.74	1.3

دور الإعلام في الترويج السياحي

حيدر شامان الصافي*

السياحة ليست مجرد مظاهر احتفالية وعروض ترفيهية، بل تتعدى ذلك إلى المجال التجاري والاقتصادي والثقافي والديني وغيرها من المجالات بعد أن تحولت السياحة إلى صناعة وتسويق وترويج وإقامة استثمارات كبيرة تستقطب رؤوس الأموال لتوظيفها في القطاع السياحي، وبالتالي توفير فرص العمل المباشرة وغير المباشرة حيث يستفيد الجميع من الحركة السياحية النشطة وينتعش الاقتصاد والتجارة وحركة التبادل التجاري والثقافي.

والسياحة أحد المصادر المهمة للدخل الوطني للكثير من البلدان التي سبقتنا في هذا المجال ونحاول أن نلحق بها مستفيدين من تجارب وخبرات الآخرين ومن الإمكانات المتوفرة لدينا من خلال استثمار الموارد والمقومات المتوفرة والإفادة من التنوع الحضاري والطبيعي والمناخي وبقية الميزات التي قلما تتوفر في بلد من البلدان مثلما هي متوفرة في العراق.

يتمتع العراق بمزايا ومقومات جغرافية وتاريخية وطبيعية تجعل منه بلدا سياحيا في جميع فصول السنة ويلبي معظم الأهداف التي ينشدها السائح، حيث تتوافر الأماكن الدينية والمواقع الأثرية والمشاتي والمصايف والينابيع الطبيعية والاهوار والصحارى والشواطئ.

هذه الميزات السياحية التي يتمتع بها العراق تحتاج إلى تسويق وترويج مثلما هي بحاجة إلى استثمار وتوظيف أموال..

والإعلام عامل أساسي في الترويج السياحي وكذلك الإعلان من خلال إعطاء الصورة الصحيحة والمشرقة عن بلدنا وتقديمه للعالم والتعريف به بأشكال متعددة من وسائل وأدوات الإعلام المرئي والمسموع والمكتوب ومن خلال المهرجانات والمعارض وتبادل الوفود والفرق الفنية والمطبوعات والأفلام وغير ذلك.

ويتجلى دور الإعلام خاصة في الترويج والجذب السياحي، حيث تلعب وسائل الإعلام دوراً خطيراً في إقناع السائح وإغرائه بالقدوم إلى بلد من البلدان، مثلما هي قادرة على تشويه صورة هذا البلد وبث الدعايات الكاذبة والإشاعات عنه وتخويف السائح من القدوم إليه وغير ذلك من الأساليب التي تنصحه بمغادرته خوفاً على حياته!

وقد يكون التقويم الإعلامي لبلد ما نوعاً من العمل السلبي بقصد الإساءة إلى ذلك البلد وبث الأكاذيب وتضخيم المعلومات عن حوادث أمنية وتحذير الحكومات لرعاياها بمغادرة هذا البلد خوفاً على حياتهم.

العراق يستقطب الآن أعدادا ليست بالقليلة من الزوار، في النجف وكربلاء والكاظمية وسامراء وكذلك هناك كنائس في الموصل تستقطب الآلاف من الزوار من مختلف دول العالم، وكذلك مواقع دينية للصابئة المندائيين، ومواقع يزورها اليهود من مختلف دول العالم من غير القاطنين في (إسرائيل).

إن من العوامل التى أدت إلى أن يكون للمسلمين نصيب ١٠٪ من السياحة العالمية هى:إيجاد الفتن بين الوسط الإسلامي لأشغالهم عن السياحة و إيجاد حالة الفقر و عدم التمكن من الإقدام على السياحة و أيضاً إعطاءمفهوم مشوش و غير واضح عن السياحة و ثمراتها و بالتالي نشر ثقافة أن السياحة من شؤون الطبقات المترفة و لا تليق بالمؤمنين و العلماء و لكن يمكن هنا تكريس فكرة السياحة الإسلامية أكاديمياً و بحثاً علمياً من خلال بيان الرؤية الإسلامية لفكرة السياحة ، وأثرها على بناء كيان المجتمع ، وتوضيح أن السياحة إحدى أكبر الطرق لكسب التجارب و التعرف على أذهان الآخرين،فالإسلام يحث على السير والسياحة فى كثير من الموارد و المجالات ،كمجال العلم، ومجال الحرب و مجال التعرف على الأمم الأخرى وغير ذلك؛ ليبقى المجتمع الإنساني محافظاً على كيانه و هيئته وبناءً عليه فإن الاعلام وخاصة الإعلام السياحي هو :

الدليل المادي للصناعة السياحية من خلال وظيفته الأساسية وجوهرها هو التعريف بما يحتويه البلد من معالم سياحية سواء أكانت طبيعية أم أثرية تاريخية أم فندقية أم أي مظهر آخر أم مجال من مجالات الجذب السياحي وذلك باستخدام جميع الوسائل الإعلامية والاتصالية المتطورة من أفلام وإعلانات قادرة على جذب السياح الأجانب ومواطني البلد،وبالتالي فالإعلام السياحي صفة لازمة ومحورية للصناعة السياحية، كذلك بقدر ما للإعلام السياحي من أثر إيجابي في الترويج السياحي، وبقدر ما هناك حاجة ملحة لدوره الفعال في عملية التنمية السياحية بقدر ما هناك حاجة ماسة للاستثمار ووسائله كافةً وخاصةً الإعلان المرئي، إذ من خلال وسائل الإعلام المختلفة يستقي الفرد معلوماته والتي تصله عادة في شكل إخباري عن حقائق ومعلومات سياحية يهتم بها السائح ، وتدفع شركات السياحة مقابل مادي عن الأخبار السياحية ذات الطابع الإعلاني عن برامجها السياحية أو ما يهم جمهور الوسيلة الإعلانية السياحية وبشكل مباشر.

وترتبط الإفادة من الإعلام في نشاط التسويق السياحي بمقدار العلاقة الوطيدة بين شركة السياحة ومحرري الأخبار السياحية في وسائل الإعلام الجماهيرية المختلفة، وكذلك برؤساء تحرير الصحف والمجلات ودور النشر والإذاعة والتلفزيون، وكذا العاملين في هذه الأجهزة فضلاً عن إمكانات ومكانة الشركة السياحية ومدى تأثيرها على السوق السياحي تجعل محرري الأخبار السياحية يسعون للحصول على أخبار سياحية منها وكل منهم حريص على تسجيل سبق إخباري عنها وخططها السياحية القادمة والأفكار التي تراود المسؤولين والقائمين عليها بشأن النشاط السياحي . وتنجح الحملة الإعلانية وترتكز على مقدار الثقة أو القرب أو التخصص لوسيلة الإعلام لدى السائح واهتماماتها بالنشاط السياحي ، وينظر السائح إلى المعلومات والأخبار المنشورة في شكل إعلام إخباري على أنها حقائق كاملة الصدق وليس إعلاناً مدفوع الأجر ،خاصة وأن الإعلام السياحي لا تتحكم شركة السياحة في صياغته المنشورة أو في محتواه اللفظي أو في مجمله أو شكله أو أماكن نشره ،بل يقوم بصياغته وتنفيذه محرر الخبر في وسيلة الإعلام.

والمعول على وزارة السياحة ان تواصل دعمها للاعلاميين في هذا الجانب من خلال عقد الدورات والندوات التي تؤهل الاعلام السياحي وتجعلة قادراً على التعاطي مع تطورات العصر وهذا لن يتم الا من خلال إعلام سياحي يهدف إلى تزويد الجمهور بجميع المعلومات والحقائق المتعلقة بالسياحة ويتحرى الموضوعية في هذه المعلومات والصدق والدقة ويستخدم الوسائل الاعلامية المختلفة وبالأساليب كافة للإقناع وذلك من أجل تحقيق الوعي السياحي وجذب اكثر عدد من السياح.

ان المرحلة الراهنة تتطلب دورا رئيسيا للاعلام يهدف الى خدمة قطاع السياحة وعلى الدولة ان تنظر بعين الحسبان الى التخصيصات المالية التي مازالت متواضعة جدا ولا تستطيع تفعيل هذا القطاع وفق الطموحات المرجوة لان المردودات المالية التي ستعود للعراق من السياحة بانواعها المختلفة ستكون كبيرة جدا في حالة توفر الامن وفرض القانون ونشر الوعي السياحي وتوفير الخدمات العامة، كما لابد من الاهتمام بتطوير شركات السفر والسياحة وتسهيل عملها بما يشجعها على ان تكون شركات عملاقة ليست محلية، بل دولية اولها علاقات تعاون مع شركات السياحة العالمية الاخرى.

***جامعة ذي قار ...مركز أبحاث الأهوار**

الاقتصادي | العدد (1888) السنة الثامنة - الثلاثاء (24) آب 2010

ترجمة / اسلام عامر

يحتم شهر رمضان الكريم على المسلمين الامتناع عن الطعام و عن الشهوات و عن المتع الدنيوية من الفجر حتى غروب الشمس ، حيث بدأ شهر رمضان هذه السنة في شهر آب و يعد هذا الشهر الوقت الأمثل للتواصل مع الله و لتنقية النفس من الذنوب و فعل الخيرات و تقضية الوقت مع العائلة. و يعتقد فريقٌ من الاساتذة ان هذا الشهر قد يكون ايضاً وقتا مناسبا لكسب المال.

رمضان وتأثيره الإيجابي على حركة الأسهم والإستثمار

و قام كل من احمد عتباري من جامعة(University of New Hampshire) في الولايات المتحدة وجدرزج بيالكاوسكي (Jedrzej Bialkowski) من جامعة (New Zealand's University of Canterbury) في بريطانيا وطوماس بياتور من جامعة (University of Leicester) في بريطانيا بتفحص عائدات الأسهم المالية من عام ١٩٨٩ الى عام ٢٠٠٧ في اربعة عشر بلداً مسلماً ، و وجدوا ان متوسط عائدات الاسهم الشهرية خلال شهر رمضان هو ٣٩ ٪ مقارنة بالمتوسط الشهري البالغ ٤,٢٨ خلال الاشهر الباقية من التقويم الاسلامي.

فكان ملخص تلك الدراسة ضمنها امران واضحان.

فليحاول المستثمرون الذين يبحثون عن الارباح السريعة في العالم الاسلامي ان يستفيدوا من رمضان الصوم، من خلال شراء الاسهم قبل بداية شهر رمضان وبيعها عند نهايته او في عيد الفطر المبارك.

ولم يعز الباحثون ارتفاع الاسهم للتدخل الإلهي، بل للتفاؤل الاجتماعي والنشوة التي تستقبل بها المجتمعات الاسلامية شهر رمضان و ذلك في الاربعة عشر بلدا التي شملها المسح و التي تمثل نصف عدد المسلمين البالغ ١,٥ مليار مسلم.

يؤثر رمضان تأثيرا ايجابيا على نفسية المستثمرين كما أنه يعزز مشاعر التضامن والهوية الاجتماعية بين المسلمين في جميع أنحاء العالم الامر الذي يؤدي الى شعورٍ متفائل يمتد الى عائدات الاسهم" هذا ما قاله مؤلفو البحث.

"نعتقد ان مناخ التفاؤل خلال شهر رمضان يؤدي إلى ثقة المستثمرين الإيجابية و ان لهذا الشهر تأثيراً ايجابياً قيماً على أسوق الأسهم المالية في البلدان الإسلامية". و في الوقت الذي يتوقع فيه المستثمرون ارتفاعا لسوق الاسهم خلال شهر رمضان يتوجب على المستثمرين في الدول غير الإسلامية مثل الولايات المتحدة الامريكية ان يكونوا اكثر حذرا لأن رمضان لا يحث ذلك النوع من الشعور بالنشاط في مجتمعات البلدان غير الإسلامية" وذلك طبقا لما قاله التقرير.

"فلا يمكن لتأثير رمضان الايجابي ان يتحقق ما لم يختر مجتمعٌ ما ان يشارك في هذه التجربة الدينية مشاركة جماعيةً" و ذلك طبقا لما قاله التقرير أيضاً.

و يقول المدير الشريك رفيع الدين في (DinarStandard) الواقعة في نيو جرسي التي تغطي الأسواق في كل من العالمين الإسلامي و الغربي، انه كان مندهشا من تلك النتائج لأن ساعات العمل في البلدان المسلمة تميل الى ان تكون اقل عددا خلال شهر رمضان.

"لقد وجدت ذلك الامر غير مطابقٍ للمنطق بعض الشيء لأن شهر رمضان يميل الى ان يكونٌ شهرا بطيئا جدا" هذا ما قاله رفيع الدين شيكوه.

و وجدت دراسات اخرى أن الأعياد الدينية وغيرها من العوامل مثل مباريات كاس العالم امور لها ان تغير من المزاج الوطني و بذلك فأن لها تأثيراً على سوق الاوراق المالية، حيث وثقت معظم الدراسات ارتفاعا في اسعار الاسهم قبل اعياد الميلاد (Christmas)ويوم الجمعة المباركة. وجدت الباحثة لورا فريدر و الباحث افانديهار اللذان كتبا في صحيفة (Financial Analysts) عام ٢٠٠٤ ان عائدات الاسهم ارتفعت على نحوٍ ملحوظ في بداية السنة اليهودية و اليومين اللذين سبقاًها لكنها انخفضت انخفاضا ملحوظا في يوم " كيبور" (وهو يوم الغفران لدى الديانية اليهودية).

وتم استخدام الدين لتفسير ظواهر اقتصادية اخرى كذلك. ففي عام ٢٠٠٣ وجد كل من ريني ستولز من جامعة اوهايو و روهان ويليامسون من جامعة جورج تاون ان الدين يمكن ان يفسر الاختلاف في حقوق الدائنين في مختلف البلدان. و وجد الباحثون ان قانون البلد التشريعي "اكثر اهمية" من الغالبية الدينية في ما يخص شرح حقوق الملكية، لكن الدين له تأثير اكبر من" انفتاح البلد الاقتصادي على التجارة العالمية و من لغة البلد و من دخل الفرد و حتى من اصل نظامها التشريعي" في تحديد حقوق الدائنين.

سواء ان كان واضحا للعالم الاسلامي تأثير هذا الشهر على سوق الاموال ام لا فأن بعض المؤسسات الاسلامية المالية قامت بتعزيز منتجاتها خلال هذا الشهر، حيث قام البنك المركزي الكويتي العام الماضي في شهر رمضان بعرض عروض رمضانية شملت بطاقات ائتمانية ذات فائدة تبلغ صفر بالمئة فضلا عن قروضٍ للبيع بالتجزئة.

وقدم البنك الاماراتي الاسلامي قروضاً للسيارات "احتفالا برمضان" و الذي تمثل "بأعطاء زبائنهم الوسيلة الأسهل ليهدوا لأنفسهم سيارة خلال هذا الشهر الميمون"

اما رأي منعم سلام و هو مدير البنك الاستثماري الاسلامي Islamic investing at Saturna ساترانا في بيلنغهام الواقعة في واشنطن و الذي يدير (امانة للاستثمار التعاوني) التي تتطابق مع الشريعة الاسلامية فانه يقول ان هذا الاستغلال القوي لشهر رمضان يبدو غير منسجم مع روح هذا الشهر الفضيل الذي فيه يجب التأكيد على الاحسان للفقراء.

و على الرغم من ذلك فأن ممثلي بنك Saturna يحاولون ان يستفيدوا من حضور المساجد الكبيرة خلال شهر رمضان المبارك و ذلك من خلال اعداد و تنظيم الكثير من العروض خلال الشهر الفضيل.

"لا توجد اية مشكلة في توسيع ثروتك في الاسلام" هذا ما قاله سلام "لكن ثمة واجبا عليك ألا وهو ان تتعامل بأموالك بما يطابق الشريعة الإسلامية".

و على الرغم من ان عتباري قال في تقريره ان المسلمين يستطيعون جني الارباح من خلال شراء الاسهم قبل رمضان و بيعها بعد مضيه إلا انه تراجع عن تأكيده لذلك الامر في مقابلة اجراها تلفونياً.

"لا يمكننا القول ان ذلك الأمر سيستمر طويلاً عاما بعد عام لأنه و كما هي الحال في سوق الاسهم المالية فأنه بمجرد اكتشاف احدهم لفائدة ما فأنها سوف تفقد قيمتها" هذا ما قاله عتباري مضيفاً "منذ هذه اللحظة لن يعود هناك المزيد من الارباح في شهر الصوم".

عن الايكونومست

البؤساء والتسوق والمهانة اليومية

ترجمة / عادل العامل

إن الحال مع أسواق البؤساء المعدمين المعزولين اجتماعياً ، الذين يحاولون مكافحة الجوع يومياً، و إطعام المعتمدين عليهم، أمر لا يتّسم بشيء من المساواة و العدل. و أحد النتائج الشاملة اللافتة للانتباه في دراساتنا عن الجوع و الأطفال، أنه ليس هناك من توقع لطعام ما لم يعمل هؤلاء؟ وإذا كان التسوّل يُعدّ أيضاً من الأعمال . و ينبغي اعتباره كذلك لأنه مجهد و مرهق بدنياً و نفسياً - فإن هذه واقعياً قاعدة شاملة تنطبق على كل شخص محروم جداً التقيناه في مسار دراساتنا الميدانية.

فمارتي، مثلاً، و هي امرأة مسنّة في راجاستان، تقطع الأشجار بصورة غير قانونية من غابات قرب قريتها، و تحرقها لتحصل على فحم، و بذلك يمكنها حمله و بيعه من دون عناء في السوق.

و تقول معلقةً على ذلك " لنر كم سأعيش، فما أن يرفض بدني أن يتحرك، سأكون غير قادرة على عمل الفحم و عندئذ سأموت جوعاً، و كما هي الحال، فإني انحدرت إلى مستوى أني أتناول وجبة واحدة في اليوم. " و الكثير من النساء الأرامل، اللواتي لا تستطعن المشي إلا بالكاد، يتجهن إلى العمل في رعي الماشية عند سفوح التلال، أما أنتاما في أندرا براديش، فتذهب أيضاً إلى الغابة لجمع الخشب لتبيعه و النباتات البرية لتأكلها، لكنها أصيبت مرتين بالإغماء في الشهر الماضي في الأحراش. و هؤلاء النسوة تصمدن بتصميم كبير، لكن سيأتي وقتٌ تبدأ فيه معنوياتهن بالهبوط، فالموت من الجوع و الشيخوخة أمر حتمي.

إن كبار السن يحتاجون للعمل بصرف النظر عما إذا كانوا يعيشون بشكل منفرد أو مع أبنائهم الكبار؛ و هم مع هذا بحاجة للمساهمة في معيشة الأسرة بطرق إنتاجية. و عند عثورهم على عمل، يكون عليهم الاعتماد على الاقتصاد المحلي، نظراً لكون الهجرة خياراً غير وارد سايكولوجياً و ثقافياً، فهجرة الناس الشباب تخلق فرصاً للعمل بالنسبة لكبار السن في القرى، و للعازبات من النساء و للأشخاص العاجزين، لكن أصحاب الأعمال يعرفون أنهم في حاجة شديدة و لا حول لهم و لا قوة، و لهذا يدفعون لهم أجوراً قليلة جداً، و غالباً لا أكثر من الطعام، و المشروب، و بعض الثياب الجديدة في كل عام. فالعمل الذي يُقدَّم لهم ضئيل الأجر و صعب بدنياً، مثل رعي الماشية عند سفوح التلال القليلة النبات، و قطع العشب كعلف، و تنظيف زرائب البقر، و تجفيف الحبوب، و جمع الحطب و ما شاكل ذلك من فعاليات تتطلب عملاً مرهقاً، و تُقابَل بأجور استغلالية، و حتى هذا يُقدَّم على الدوام كعمل خيري لأناس غير منتجين و غير مستحقين، و ليس كحاجةٍ لجُهود هؤلاء و لهم حقوق تترتب على ذلك.

و هذه في نهاية الأمر هي الحكاية اليومية لحياة المعدمين : الخيار القاسي بين العمل القاصم للظهر و الخالي من الكرامة، أو الجوع، و لم يكن هناك لديهم من خيار ثالث، خيار التقاعد الحسن الدفع و الراحة، و الرعاية المضمونة، و الضمان الاجتماعي المناسب المنظَّم من قبل الدولة، أو من قبل المجتمعات المحلية و العوائل.

و تتحدث كامالا من راجاستان عن انحدارها إلى شغلة تخمير المسكرات غير المشروعة، و تقول بمرارة : " مَن سيعطى عملاً لأرملة؟ كل واحد يفكر بأنها تبحث عن رجل ". و كانت كامالا قد فقدت زوجها الذي مات بالسل و هي صغيرة جداً، لكنها لم تستطع أن تتفرغ حتى ليوم واحد للحزن عليه، فقد كان عليها أن تُطعم أطفالَها الصغار الثلاثة. و قد طُردت من أرض زوجها من قبل أخيه، و لم يجلب عليها العمل في تنظيف زرائب البقر إلا القليل مما هو أكثر من الطعام البائت، فقامت برهن ممتلكاتها القليلة، لكنها تحولت أخيراً إلى تخمير المشروبات المسكرة، و هي تجمع نباتات من الغابة و تقوم بتخميرها لمدة أسبوع، مضيفةً إليها مكونات لاذعة الطعم. و هذه صنعة خطرة، مخالفة للقانون، وعليها أن تقدم الرشوة بانتظام للشرطة. و الرجال الفظّون الذين يحتشدون عند كوخها كلَّ ليلة ليسكروا هم أنفسهم الذين ينبذونها في النهار. و بالرغم من أنها مهيبة و قوية، فإنها تبقى امرأة، و السكارى يدفعون لها أحياناً أقل، بل و يحطّمون أوانيها الفخارية التي فيها المشروب إذا ما اعترضت.

لقد وجدنا أن معظم الراشدين العاجزين مرتبطون بأعمال صعبة لا يرغب فيها أشخاص قادرون عليها. و قد قابلنا دانو من أوريسا و كافا من راجاستان، و كلاهما عاجز، لكنهما يتلقيان الطعام و المأوى من أخوانهما (تحت سقف من دون جدران)، في مقابل رعي الماعز و الماشية من دون أجر. و حين يعدو دانو وراء الماعز، تبدأ القروح على ساقيه بالنزف، و هو لا يستطيع حتى أن يُمسك بمظلة عمودياً خلال فصل المطر و ذلك بسبب نقص في أصابع يده، و هكذا يعود إلى البيت مبلّلاً بعد أيام من المطر. و عندما نزور دانو، نجد ماعزه تعاني من بعض الأمراض المعدية. و هو متوتر و قلق ليس فقط لأن الماعز أصحابه الوحيدون، بل و لأنه في حالة موت الماعز، ما الذي سيحصل له؟ فأخوه لن يستمر في إعطائه الطعام و هو لا يمكنه أن يأمل في أي عمل آخر. أما كافا، فأكبر من دانو، و لديه عجز بدني بالولادة، إذ أن ساقيه متصلان معاً، فلا يستطيع أن يمشي، بل يزحف فقط، و يداه مليئتان بالقروح لأنه يأخذ غنم أخوانه للرعي في التلال الحجرية في مقابل الطعام في بيت أخوانه.

إن الأسواق تُوجد لتمييز هؤلاء الناس إجمالاً من الهوامش ليس فقط في العمل و الأجور، بل و كذلك في التسليف الممدَّد، و يجري إبعاد كبار السن في الغالب بخشونة حين يبتغون طعاماً بالتسليف من أصحاب الحوانيت، فمحاولة شراء مواد من البقالية بالتسليف تجربة مذلّة على الدوام. أما أصحاب الحوانيت، فيقولون أنه ليس هناك ما يضمن كم سيعيش هؤلاء الكبار في السن؛ إذ يمكن أن ينسلّوا خلسةً إلى العالم الآخر من دون أن يدفعوا ما عليهم من قروض!

بل أن العجوز كامبالي لا يمكنها حتى أن تتوسل للحصول على دين للطعام من حانوت الكيرانا كونها مسنّة جداً لتستحق الدين، و لذلك فهي غالباً ما تنثر الملح على الرز المغلي و تبتلعه هكذا مع الماء من دون خضراوات أو أي شيء آخر، و الأمر أصعب على امرأة مسنّة أخرى، سومي، التي تقول: " حين كان زوجي حياً، لم تكن لدينا مشكلة في الحصول على دَين، حتى و هو بطيء عقلياً. فالرجل يستطيع أن يستدين من أي مكان، و يمكنه أن يسأل كثيراً من الناس، لكن المرأة يرفضونها بشدة ". و هن تجدنَ أصحاب الحوانيت يقيّدون عليهن أكثر و يعطونهن أقل من استحقاقهن لأنهن ضعيفات جداً للاحتجاج على ذلك. و تقول نساء عازبات أنه حتى المصارف الرسمية تطردهن، كما تفعل الكثير من جماعات العون الذاتي. و إذا كان التسليف يمكن إطالته من أصحاب الحوانيت و ملاّك الأراضي لهؤلاء الذين ليس لديهم ممتلكات يرهنونها، فإن على هؤلاء الدفع غالباً بالعمل في مزارعهم أو بيوتهم بأجور ضئيلة و ساعات طوال، خاصة النساء العازبات منهم، وهذا في الواقع انبعاث نوع جديد من السخرة لأجل قصير.

إن الكثير من المصابين بالعجز يشهدون بأنه حتى التفكير بالذهاب إلى الكيرانا (البقالية) يجهدهم كثيراً، لكن مع هذا ليس هناك من مهرب منه،لأن الكيرانا لا يوفر الكثير من احتياجاتهم اليومية فقط ، و إنما هو أيضاً المصدر الوحيد للتسليف أحياناً، و لهذا يواصلون زيارته بالرغم من الإساءات و المهانة الروتينية التي يلقونها هناك.

عن / The Hindu

الصين تجتاز اليابان لتصبح ثاني أكبر اقتصاد في العالم

ترجمة / المدى الاقتصادي

بعد مضي ثلاث سنوات من النمو الهائل، اجتازت الصين اليابان في الربع الثاني من العام لتصبح ثاني اكبر اقتصاد في العالم من بعد الولايات المتحدة و ذلك وفقا لأحصاءات حكومية نُشرت صباح يوم الاثنين الماضي .

ان هذا الحدث المهم،على الرغم من التوقع الذي يقول انه لن يستمر طويلا، الا انه الدليل الاكبر على ان ارتقاء الصين و صعودها حقيقيان و بذلك يتوجب النظر الى الصين على انها قوة عظمى يحسب لها حسابها.

وقالت طوكيو ان اقتصاد الصين كانت قيمته تقدر بـ١,٢٨ ترليون دولار في الربع الثاني اي اقل من اليابان بـ١,٣٣ ترليون دولار. و نما الاقتصاد الياباني بنسبة ٠,٤ بالمئة في ذلك الربع. و هو اقل من المتوقع .ان ذلك الضعف يشير الى ان اقتصاد الصين سينافس اقتصاد اليابان لبقية العام المتبقية.

و يقول الخبراء ان ابعاد اليابان من موقعها و المانيا و فرنسا و بريطانيا العظمى يؤكد نفوذ و قوة الصين المتناميتان ويدعم التخمينات التي تقول ان الصين ستجتاز اقتصاد الولايات المتحدة الاقتصاد الاكبر في العالم في مطلع عام ٢٠٣٠،حيث كان الناتج المحلي الاجمالي لأمريكا عام ٢٠٠٩(١٤ ترليون دولار) "ان لهذا الامر مؤشرا كبيرا" هذا ما قاله نيكولاس ار لاردي وهو اقتصاي في معهد بيتيرسون للأقتصادات العالمية.و اضاف:"ان ذلك الامر يؤكد ما حصل في الجزء الافضل في هذا العقد: حيث اجتازت الصين اليابان اقتصاديا و يمثل ذلك الامر لكل انسان في الصين شراكته في اكبر البلدان التجارية في العالم اكثر مما هو كذلك مع الناس في اليابان او الولايات المتحدة".

اما اليابان التي اصبح اقتصادها راكدا منذ اكثر من عقد فان الاحصائيات تعكس من جانبها تراجعا في الاقتصاد و حتى في القوة السياسية، فكانت اليابان قوة العالم الاقتصادية الثانية منذ اكثر من اربعة عقود طبقا لما جاء في البنك العالمي حتى انه كان هنالك كلام دائر فيما مضى عن اجتياز اليابان لأقتصاد الولايات المتحدة،لكن في الوقت الذي يكون فيه الاقتصاد الياباني ناضجا و سكانه يشيخون بسرعة و الصين بعيدة عن التحضر و عن البلدان المتقدمة فيقول الخبراء ان ذلك يعني ان لديها مستوى معيشياً اقل بكثير و كذلك في الوقت نفسه الكثير من المجال الذي يفسح لها التطور. ففي السنوات الخمس الماضية كان الناتج المحلي الاجمالي للصين يبلغ قرابة ٢,٣ ترليون دولار وهو نصف ناتج اليابان المحلي الاجمالي.

لدى هذا البلد تقريبا نفس المساحة الارضية للولايات المتحدة لكن حدوده التي تملك خمس تعداد العالم من السكان و لديه موارد ضعيفة و غير كافية.

ان دخل الفرد في هذا البلد مساوٍ لدخل الفرد في البلدان الفقيرة مثل الجزائر و السلفادور و البانيا و التي تتساوى مع الصين في الدخل الفردي (٣,٦٠٠دولار) خلافا لما هو الحال في الولايات المتحدة التي يبلغ دخل الفرد فيها ٤٦,٠٠٠ دولار.

و مع ذلك فثمة القليل من الخلاف من توجيهات الحزب الشيوعي حيث بدأت الصين بأعادة تشكيل الطريقة التي يقوم بها الاقتصاد العالمي بالعمل و ذلك بفضل نموه المهيمن على التجارة و قدرته الضخمة في تخزين احتياطات النقد الاجنبي و دين الولايات المتحدة الامريكية و بفضل شهيته النهمة للنفط و الفحم و الحديد و بقية المصادر الطبيعية .

والصين الآن هي المحرك الرئيس للنمو العالمي فقد نما قادتها اكثر ثقة في المرحلة العالمية التي بدأت بتأكيد تأثير الصين في قارة آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية من خلال اتفاقيات التجارة الخاصة و العقود التي تدر بالكثير من مليارات الدولارات.

"انهم يسعون الى المزيد من النفوذ على النمو العالمي و الهيمنة على اسيا" هذا ما قاله ايسوار براسادا و هو استاذ في السياسة التجارية في جامعة كورنيل و رئيس سابق لصندوق النقد الدولي للصين. "الكثير من الاقتصادات الاخرى في المنطقة تركب على ذيول نمو الصين وهذا الامر يعد امرا مهما لبلدٍ لديه دخل فردي واطئ".

استفادت اليابان من نمو الصين و من الاستثمار الذي يحرك انتاجها هناك للإفادة من الدخل المحلي و السوق الذي مثل سوقاً مزدهرة للبضائع اليابانية.

و بدأت بكين ايضا بتنظيم محادثات عالمية لسلسلة من المواضيع ،بحسب ما قال المحللون، فعلى سبيل المثال في العام الماضي اكدت بكين على وجوب التخلص من الدولار كعملة الاحتياط العالمي.

ففي الوقت الذي تسعى فيه كل من الولايات المتحدة و الاتحاد الأوروبي إلى النمو في اعقاب أسوأ أزمة اقتصادية في البلد، استمرت الصين بالارتقاء الاقتصادي عبر الاستثمار القوي في البنية التحتية و بخطة التحفيز ذات الـ٥٨٦ مليار دولار.

و في هذا العام ايضا بدأ النمو بالتناقص قليلا فمن المتوقع ان يتوسع اقتصاد الصين بنسبة تقارب العشرة بالمئة.

"لم تكن تلك الا البداية" هذا ما قاله وانغ تاو و هو اقتصادي في كلية UBS في بكين. "لا تزال الصين بلدا في طور النمو، لذا فأن لديها واسع المجال للتطور و تنمو، فلدى الصين التأثير الاكبر على اسعار المنتجات الاولية في روسيا و الهند و استراليا و امريكا اللاتينية".

ثمة تحديات كبيرة ستظهر مستقبلا و على الرغم من ذلك يقول الاقتصاديون ان اقتصاد الصين يعتمد اعتمادا كبيرا على التصدير و الاستثمار و لذلك فانه يحتاج التشجيع بمزيد من الاستهلاك المحلي وهو امر عانت الصين كثيرا لتقوم به.

وتم انتقاد المصارف التي تديرها الدولة في ذلك البلد مؤخرا و ذلك بسبب الاقراض المفرط في السنة الأخيرة، في حين يتم تحويل بعض القروض من الميزانية العمومية لتمويه الاقراض و الهروب من قواعد تهدف إلى الحد من نمو القروض.

و تخوض الصين في جدالٍ حاد يدور حول سياستها في ادارة العملة مع الولايات المتحدة و الاتحاد الأوروبي و آخرين يتهمون بكين بابقاء عملة الصين (الرمبيني) منخفضة على نحو مصطنع و ذلك لدعم الصادرات مما

ادى الى فوائض تجارية ضخمة بالنسبة للصين. وتقول الصين ان عملتها ليست بخسة القيمة الى ذلك الحد و انها تمضي قدما نحو اصلاح العملة.

و بعيدا عن ذلك فأن نمو الصين السريع يقودنا الى ان نقول ان الصين سوف تستمر في المنافسة القوية

مع الولايات المتحدة وأوروبا على الموارد الطبيعية و على توفير الفرص الكبيرة للشركات المتلهفة لتطوير سوقها.

و على الرغم من ان اقتصادها لا يزال فقط ثلث حجم الاقتصاد الأميركي ، تجاوزت الصين الولايات المتحدة العام الماضي لتصبح أكبر سوق في العالم لسيارات الركاب، واجتازت الصين أيضا ألمانيا العام الماضي لتصبح أكبر مصدر في العالم.

ان الشركات العالمية مثل كاتربيلر وجنرال اليكتريك وشركة جنرال موتورز وشركة سيمنز و العشرات غيرها تبذل دفعا مسرفا للصين حيث تتمحور بعض الاحيان الابحاث و التطورات في تلك الشركات.

و يقول بعض العلماء ان الوقت الذي تفرض الصين فيه نفسها كقوة اقتصادية و مالية والذي تدفع فيه شركاتها لتكون عالمية فأن ترددها لتلعب دورا اكبر في النقاش بشأن التغير المناخي او عن الكيفية التي يتم بها التقليل من البيوت الزجاجية.

اجتازت الصين الولايات المتحدة في عام ٢٠٠٦ لتصبح اول بلد في اصدار الغازات المنبعثة عن البيوت الزجاجية و التي يعزو العلماء الاحتباس الحراري لها، لكن لدى الصين برامج طموحة للتخفيض من الطاقة التي تستهلكها لكل من الوحدات الاقتصادية الانتاجية و بنسبة عشرين بالمئة بحلول نهاية عام ٢٠١٠.

و بالنسبة لما تم ايجاده عن الصين فأن الامر معقد في حين ان البلد لا يزال فقيرا نسبيا في ما يخص الدخل الفردي فلديه حكومة متسلطة لها القدرة على اتخاذ اجراءات قاسية لتحفيز الاقتصاد وبناء المشاريع الجديدة و الاستثمار في الصناعات المعينة.

عن النيويورك تايمز

الاقتصادي | العدد (1888) السنة الثامنة - الثلاثاء (24) آب 2010

المرصد الاقتصادي

أزمة المشتقات النفطية قديمة جديدة تظهر من جديد دونما سابق إنذار!

استطلاع/ ليث محمد رضا

عادت طوابير السيارات امام محطات الوقود من جديد في مشهد قديم جديد ، لتبرز أزمة اقتصادية اخرى تتزامن مع ازمة تشكيل الحكومة من دون معرفة مسوغات ذلك.

(المدى الاقتصادي) تحاول من خلال هذا الاستطلاع الوقوف على أسباب ظهور هذه الازمة من جديد.

أهل المعاناة

سائق سيارة الاجرة علاء يوسف قال : اضطررت الوقوف ساعة و نصف امام محطة تجهيز الوقود من اجل التزود بالبنزين في هذا الصيف الحارق بعد ان اجتازت درجة الحرارة نصف درجة الغليان و انتظاري يمثل الازمة .

فيما قال حسين مصطفى : أزمة الوقود وبشكل خاص البنزين ظهرت منذ شهرين و قد اضطررت لمرات عدة إلى الوقوف في الطوابير امام محطات تزويد الوقود، وأضاف أن سواق مركبات الاجرة هم الاكثر تضرراً من الوقوف في طابور البنزين لان السيارة تمثل مصدر رزق لهم و ان الاوقات التي يقضونها امام محطات الوقود هي خسائر تقلل من الوارد اليومي .

بينما قال امجد صادق : انا احاول ان اجنب نفسي الازمة فلطالما قمت بملء خزان سيارتي الخصوصي خوفا من تفاقم الأزمة .

هذا و اتفق عدد من اصحاب محطات تزويد الوقود مع المواطنين الا انهم اكدوا ان احد اسباب الازمة هو التفاوت الواضح بين محطة واخرى من حيث ما تمتلكه من الوقود فالمحطات الكبرى تستمر بالعمل حتى الليل بينما ثمة محطات ينفد وقودها عند الظهيرة.

وزارة النفط

المتحدث الرسمي لوزارة النفط عاصم جهاد قال لنا : ان الطوابير هي بسبب زيادة الطلب، فحرارة الجو ادت الى الزيادة في الاستهلاك اكثر من ٥٠٪ بالرغم من اجراءات الوزارة لتغطية احتياجات المواطنين من المنتجات النفطية.

واضاف جهاد : ان الوزارة قامت بزيادة ساعات التجهيز في محطات الوقود بالاضافة الى توفير ٣٠ منفذاً في عموم بغداد (كرخ ورصافة) تجهز الوقود لأصحاب المولدات المنزلية.

وتابع جهاد: إن أزمة الكهرباء تعد احد اهم اسباب النقص في المنتجات النفطية لانها تسبب زيادة في الطلب عليها، فالمواطن لا يكتفي بحاجة سيارته و لاحاجة المولدة المنزلية اليومي، بل يعبئ من محطة الوقود و يعود إلى المنزل لكي يخزنه تحسباً للازمة .

وأوضح جهاد: أن الوزارة تطمئن المواطنين بأستمرار التجهيز لاستيعاب الزيادة في الاستهلاك اضافة لالتزام الوزارة بتجهيز اصحاب المولدات في شهر آب الجاري كما قامت الوزارة بزيادة تمويل اصحاب الأفران، وأكد جهاد: وجود لجان في الوزارة تتابع عملية التجهيز ويستمر عمل تلك اللجان لساعات متأخرة من الليل كما قال جهاد ان الوزارة تشدد على اصحاب المولدات لتخفيض سعر الامبير الواحد من الطاقة الكهربائية.

وشدد جهاد ان القلق من حدوث ازمة يسبب إقبال المواطنين بسبب الاشاعات فهم يتواجدون أمام المحطات و هذه الاشاعات تقوم بها جهات لا تريد الاستقرار فالعراق مستهدف .

ماذا قال الخبراء؟

الخبير الاقتصادي د. علي الفكيكي : ان سبب ازمة الوقود هي التوجهات التي تدير امور الاقتصاد بالعقلية نفسها التي كانت موجودة قبل ٢٠٠٣ و هي عقلية ذات فكر شمولي حيث ان وزارة النفط و منذ ٢٠٠٣ تتابع المستثمرين بالتقدم لانشاء مصاف نفطية و لو ان وزارة النفط لها فكر اقتصادي حديث لسمحت للقطاع الخاص بأقامة مصاف، إلا ان ادارة القطاع النفطي قديمة و لم تنتبه الا في ٢٠١٠ حيث بدأت تعطي تراخيص استثمار.

وأضاف الفكيكي: ان مدير عام الشركة العامة للمنتجات النفطية في تصرح صحفي قال انه يرى الحل في تقييد استيراد السيارات و يعيدنا للتخطيط الشمولي و عليه ان يعلم ان زمن التخطيط الشمولي قد انتهى في الفعاليات الاقتصادية بعالم الاقتصاد الجديد و الاجدر به ان يبدأ بنفسه و لا يركب سيارة. و شدد الفكيكي : ان وزارة النفط ينبغي ألا تتعامل مع المصافي كالنشاط الاستخراجي، فالمصافي صناعة تحويلية مثلها كمثل صناعة الاسمنت و الطابوق.

وكان على وزارة النفط ان تشجع القطاع الخاص و تعطيه تخفيضاً كما تعطي للاردن بذلك ، لذلك فالخلل ليس في استيراد السيارات بقدر ما هو في مسار وزارة النفط . و اكد الفكيكي : ان الافضل تصنيع النفط محلياً كل ما كان ذلك ممكناً بدلاً من تصديره لكي يضيف قيمة اضافية للاقتصاد الوطني لكن وزارة النفط متشبثة بالتباهي بأنها زادت من تصدير النفط الى الخارج . و بخصوص انعكاسات الازمة على الاقتصاد الوطني تابع الفكيكي : ان الازمة تنعكس على مجمل اداء الاقتصاد الوطني من خلال رفع تكاليف الانتاج و خفض القدرة التنافسية للعراق، وأن قنينة ماء اردنية بعد اجتياز الكمارك تقل ٢٥٪ عن سعر قنية ماء عراقية مطروحة في ساحة المعمل و ان سعر الف طابوقة ايرانية واصلة الى منطقة الفرات الاوسط اقل سعراً بنسبة من ٥٪ - ١٠٪ الى الف طابوقة عراقية واصلة للمنطقة نفسها بسبب ارتفاع كلف المنتجات النفطية العراقية بالاضافة الى ارتفاع كلفة الوقود و انقطاع الكهرباء و ارتفاع كلف النقل و كلف العمال . فيما قال أستاذ الإدارة و الاقتصاد في جامعة واسط د. احمد عبد الله الوائلي : تتزامن هذه الظاهرة مع ارتفاع درجات الحرارة وتزايد ساعات القطع المبرمج، وفي هذا الزحام تاثير نفسي واقتصادي كبير تزيد من احباط الشارع العراقي الذي يعاني من ازمات كثيرة. ويمكن تلخيص التاثيرات الاقتصادية، أن التوقف لساعات طوال للانتظار سيؤدي الى تقليل ساعات العمل الفعلية لمن هم في طوابير الانتظار وبذلك سينخفض الانتاج وتقل الانتاجية. وأضاف الوائلي : استغلال اصحاب النفوس الضعيفة في هذا الامر للتعامل مع اصحاب محطات الوقود لبيع الوقود في السوق السوداء وباسعار مرتفعة تزيد من معانات المواطن الاقتصادية وتزيد كلف الحياة عليه . وتابع الوائلي : ان ارتفاع كلف الوقود سيؤدي الى تزايد كلف السلع والخدمات التي تعتمد الوقود في انتاجها مما يؤدي الى تزايد اسعارها وبالتالي سيصب ذلك بتاثيره على المواطن وبشكل سلبي يزيد من معاناته الاقتصادية.

اقتصاديات

توجس المستثمرين

■ عباس الغالبي

يبدو أن محاولات المستثمرين الاجانب مازالت خجولة لا تمثل عمق الخريطة الاستثمارية التي سبق وان اعلنت عنها الهيئة الوطنية للاستثمار والتي تضم بين دفتيها عددا من المشاريع الستراتيجية المهمة في مختلف القطاعات الاقتصادية ، حيث مازالت المشاريع المعلنة للتنفيذ تنتظر قدوم المستثمرين الذين تسيطر عليهم توجسات وعراقيل تجعل ازاء مخاوف جدية بحسب تصوراتهم .

ولعل من الطبيعي ان أي مستثمر يبحث عن البيئة الأمنة الحقيقة ، وكذلك عن حزمة القوانين المرنة التي تعد بمثابة عناصر جاذبة قادرة على خلق مناخات طبيعية للمستثمر ، كما ان الوضع الامني المستقر يمثل أقصى طموحات المستثمر ضماناً لرأسماله ومنعاً للمغامرة في ظروف غير طبيعية متقلبة فيها من التداعيات السياسية والامنية الشيء الكثير .

وفي استعراض لمجمل المشاريع التي اعلن عنها حالياً وخلال الفترة القليلة القادمة نرى انها غير ستراتيجية وليست كبيرة للحد الذي يمثل طموحات السواد الاعظم من الناس، حيث مازال التوجس يلازم المستثمرين بسبب هشاشة الوضع الامني المرتبط حالياً بأزمة تشكيل الحكومة وماقد تعكسه من تذمر على الشارع العراقي ، حيث تصبح هاتان الجدلتان السياسية والامنية العقبتين الاهم امام ولوج المستثمرين الى سوق العمل العراقية ، فلم يتسن لمعظم الوزارات ومجالس المحافظات انجاز كامل المشاريع المقرة ضمن الموازنة الاستثمارية للعام الحالي ٢٠١٠ ، وقد تلجأ لتدويرها الى العام المقبل لعدم استكمال اجراءات الاعلان والتنفيذ الفعلي .

> تبقى حركية وفاعلية الاستثمار مرتبطة بالبيئة السياسية والامنية المستقرة بشكل مباشر ، ذلك ان المستثمرين الاجانب مثلما يتطلعون الى الاستثمار في العراق ، فهم في الوقت ذاته متطلعون لعوامل مثالية تجعل مسيرة الاستثمار خالية من المنغصات والعقبات والعراقيل التي تحول دون عملية التنفيذ ، وحيث ان العوامل المشجعة على الاستثمار الاخرى من غير عنصر الامن تنحسر وتتلاشى امامه ،

وتبقى حركية وفاعلية الاستثمار مرتبطة بالبيئة السياسية والامنية المستقرة بشكل مباشر ، ذلك ان المستثمرين الاجانب مثلما يتطلعون الى الاستثمار في العراق ، فهم في الوقت ذاته متطلعون لعوامل مثالية تجعل مسيرة الاستثمار خالية من المنغصات والعقبات والعراقيل التي تحول دون عملية التنفيذ ، وحيث ان العوامل المشجعة على الاستثمار الاخرى من غير عنصر الامن تنحسر وتتلاشى امامه ، فأن تلك العناصر مرتبطة بالاستقرار الأمني وتكاد تكون هذه الجدلية هي المعادلة الأهم في الاستثمار الناجح القادر على احداث عملية تغيير كبرى في البنى التحتية ، وخلق عملية حركة دؤوبة للقطاعات الاقتصادية الاخرى ، ولاسيما الانتاجية منها .

ولكن عملية الاستثمار المتوقعة في العراق وبحكم الخريطة الاستثمارية المعلنة والحاجة الفعلية للقطاعات كافة تتطلب جهدا عالي المستوى من الهيئة الوطنية للاستثمار ولاسيما في مجال الترويج السياحي واعداد وتنفيذ خطة اعلامية ترويجية تبدد مخاوف المستثمر الحقيقية مع ضرورة الاشارة الى تكامل الظروف المثالية للاستثمار والتي لا تنفصم عراها عن قطاعات اقتصادية اخرى كقطاع النقل والاتصالات والقطاع المصرفي القادر على تلبية متطلبات المستثمرين .

وسعياً لتبديد هواجس المستثمرين نتطلع الى اجراءات حكومية قادرة على التعامل مع الاستثمار كحاجة ملحة لانعاش الاقتصاد واحداث دورة اقتصادية فاعلة ، مع امكانية تحديد المعرقلات التي قد تحدث اثناء عملية التنفيذ ووضع العلاجات الناجعة لها انطلاقاً من رؤية ثاقبة لعناصر ومزايا الاقتصاد الوطني وتوظيف امكاناته المادية والفنية بشكل يحدث ثورة استثمارية هائلة ، لاسيما وان كثيرا من كبريات الشركات الاستثمارية العالمية اعلنت عن رغبتها الجامحة لدخول سوق العمل العراقية ، كونها سوقاً واعدة قادرة على الاندماج مع الاسواق العالمية الاخرى .

abbas.abbas80@yahoo.com

طبعت بمطابع المدى للإعلام والثقافة والفنون | تحرير: عباس الغالبي | الاخراج الفني : مصطفى جعفر | التصحيح اللغوي: محمد السعدي